

Distr.: General
16 August 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

البنود ١٠٥ (أ) و (ج) و (د) و (هـ) و (و) و (ز) و (ح) و (ط) و (ي) و (ك) و (م) و (ن) و (س) و (ع) و (ف) و (ص) و (ق) و (ر) من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى:

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛

التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا؛

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود؛

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية؛

التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛

التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا؛

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي؛

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية؛

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي؛

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية؛

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية؛

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛

التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ؛

* A/61/150.



التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير بناء على طلبات الجمعية العامة الواردة في عدد من قراراتها، التي لاحظت فيها الجمعية العامة بارتياح المشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في عمل الأمم المتحدة. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ تلك القرارات. وحسبما طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٤ (ل) من مرفق القرار ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، تُقدم إليها تقارير مختلفة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى مدمجة في تقرير موحد.

المحتويات

الفقرات الصفحة

الجزء الأول

٥	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية
٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - الاتحاد الأفريقي
٩	ثالثا - رابطة أمم جنوب شرقي آسيا
١٠	رابعا - الجماعة الكاريبية
١٢	خامسا - مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية
١٣	سادسا - مجلس أوروبا
١٥	سابعا - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
١٧	ثامنا - جامعة الدول العربية
١٩	تاسعا - منظمة المؤتمر الإسلامي
٢١	عاشرا - منظمة الدول الأمريكية
٢٣	حادي عشر - المنظمة الدولية للفرانكوفونية
٢٥	ثاني عشر - منتدى جزر المحيط الهادئ
٢٨	ثالث عشر - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

الجزء الثاني

٣٢	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات في الميدان الاقتصادي
٣٢	رابع عشر - منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود
٣٥	خامس عشر - منظمة التعاون الاقتصادي

الجزء الثالث

٤٤ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

الجزء الرابع

٥٩ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية

الجزء الأول

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية

أولا - مقدمة

١ - أُعد الجزء الأول من هذا التقرير عملاً بيّاني عشر قراراً، طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير عن التعاون بين عدد من المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية من جهة والأمم المتحدة من جهة أخرى.

٢ - وعقدت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٤ ستة اجتماعات رفيعة المستوى مع رؤساء لمنظمات إقليمية ومنظمات حكومية دولية أخرى. وسيعقد الاجتماع السابع من هذا النوع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كما دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/60/1) إلى عدد من التدابير من أجل تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. وستكون أفريقيا هي الموضوع الرئيسي للاجتماع رفيع المستوى السابع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والذي سيناقش، في جملة أمور، وسائل وأساليب تنفيذ الخطة العشرية لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، المنبثقة عن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٣ - ودعا مجلس الأمن، في قراره ١٦٣١ (٢٠٠٥)، الأمين العام إلى تقديم تقرير بشأن الفرص والتحديات التي يواجهها التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وسيقدم تقرير بهذا الشأن إلى مجلس الأمن خلال اجتماعه مع المنظمات الإقليمية المقرر عقده قبل عقد الاجتماع رفيع المستوى السابع. وسيقدمه الأمين العام أيضاً إلى الجمعية العامة، استجابة لقرارها ٣٣٧/٥٧ (المرفق، الفقرة ٣٧).

ثانياً - الاتحاد الأفريقي

٤ - ما فتئت الأمم المتحدة تعلق أهمية شديدة على علاقاتها مع الاتحاد الأفريقي، التي تعود إلى عهد منظمة الوحدة الأفريقية. وقد أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٠/٥٢، توصية الأمين العام بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال بمنظمة الوحدة الأفريقية. لكن منذ نشوء الاتحاد الأفريقي وصدور إعلانات الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أصبح التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يكتسي أهمية خاصة.

٥ - وحثت الجمعية العامة، في قرارها ٤٨/٥٧، الأمم المتحدة على الإسهام في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على نشر بعثات دعم السلام. كما أصدر الأمين العام تقريراً عن تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام (A/59/591). وإذ رحبت الجمعية العامة بالتقرير، دعت الأمم المتحدة إلى أن تعمل، بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين الرئيسيين، على تعزيز دعمها للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل تنمية قدرته على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام في أفريقيا وإدارتها.

٦ - ومنذ ذلك الحين، أنشأت الأمم المتحدة خلية صغيرة للمساعدة في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، تخضع لسلطة الممثل الخاص للأمين العام لدى السودان، تتمثل مهمتها الرئيسية في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. كما يعكف الاتحاد الأفريقي على تطوير هيكل للسلام والأمن في القارة. وتعمل الأمم المتحدة بصورة وثيقة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا المسعى، ولا سيما في إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية، المكونة من خمسة ألوية دون أفريقية. وتعكف إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام على إنشاء فريق متكامل لدعم أهداف بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. وتُجرى مشاورات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغرض إعداد خطة عمل مشتركة من أجل الدعم الذي تقدمه إدارة عمليات حفظ السلام لأهداف الاتحاد الأفريقي.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قام وفد من مجلس الأمن بزيارة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تبادل الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ولأول مرة، التقى أعضاء في مجلس الأمن أيضاً أعضاء في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي من أجل إعطاء زخم جديد للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٨ - وفي عام ٢٠٠٥، دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى وضع برنامج مدته عشرة أعوام لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وقد واصلت الأمم المتحدة، مسترشدة بهذا القرار، إعطاء الأولوية في تعاونها مع الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز قدراته في مجالات مختلفة. وتشمل التعاون تدريب/الإحاق موظفي مفوضية الاتحاد الأفريقي بمقر الأمم المتحدة في مسائل تتعلق بنظم الإنذار المبكر والسلام والأمن. وأحدث تعاون في هذا الصدد تدريب بعض موظفي الاتحاد الأفريقي في محاولة لتعزيز قدرة أمانة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٩ - وفي سياق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، قامت الأمم المتحدة بوضع مشروع مبادرة إقليمية لبناء القدرات عن موضوع "تعزيز نظم المعلومات الخاصة بالبرلمانات في أفريقيا"، هدفه تعزيز التعاون مع برلمان البلدان الأفريقية التابع للاتحاد الأفريقي. وخلال

الفترة قيد الاستعراض، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا علاقتها القائمة منذ أمد بعيد والشاملة مع الاتحاد الأفريقي عن طريق تقديم الدعم في تطوير مؤسسات مختلفة تابعة للاتحاد الأفريقي. ويشمل التعاون بين المنظمتين طائفة واسعة من المسائل، منها تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في التحضير لمؤتمرات عالمية كبرى. ومن الإنجازات الرئيسية التي تحققت في هذه العلاقات التوصل إلى تفاهم لإنشاء منتدى التنمية الأفريقية ليكون منبرا للمناقشة وبناء توافق الآراء بشأن الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة أمام تنمية أفريقيا.

١٠ - وفيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، يركز التعاون مع الاتحاد الأفريقي على عمل الآلية الاستشارية لإعادة تنظيم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي أنشأته الأمانة العامة عملاً بقرار الجمعية العامة A/60/86. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قام المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، في مؤتمره السادس لرؤساء الدول والحكومات المعقود في الخرطوم، باستعراض حالة المركز الإقليمي واتخذ مقررًا يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى دعم عمليات المركز عن طريق تقديم تبرعات.

١١ - وتتعاون وكالات الأمم المتحدة، ومعظمها موجود في أديس أبابا، مع مفوضية الاتحاد الأفريقي عن طريق برامج تعاونية مختلفة. وفي عام ٢٠٠٤، افتتح برنامج الأغذية العالمي مكتباً للاتصال بالاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا من أجل تعزيز التعاون وبناء علاقة عمل أوثق مع المنظمتين.

١٢ - وفي سياق معالجة المسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية، استهل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) استراتيجية ثنائية المسار للعمل مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بهدف وضع التحديات المرتبطة بالتوسع الحضري السريع الذي تشهده القارة في صدارة جدول أعمال تنمية أفريقيا. وفي إطار مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في تطوير وتشغيل استراتيجية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك عن طريق تنظيم حملات رفيعة المستوى للدعوة، وتقديم المعلومات، والمساعدة التقنية والمالية. ويستند هذا العمل على الأطر القارية القائمة، من قبيل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويتمشى مع الأولويات المطروحة على مستوى القارة.

١٣ - وفي مجال التجارة والتنمية، قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتوحيد صفوفه مع الاتحاد الأفريقي في الأنشطة الموضوعية لبناء القدرات المتعلقة بالأعمال

التحضيرية للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تعاونها مع الأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للمؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى من خلال تقديم إسهامات تقنية من أجل إمكانية إنشاء مجلس إقليمي للمعلومات والاتصالات.

١٤ - وإذ تواصل منظومة الأمم المتحدة العمل في شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي، سيتزايد الاهتمام باستراتيجيات موجهة نحو توطيد السلام والمصالحة. ومن التطورات الجديدة بالترحيب في هذا الصدد التأييد الذي حظي به إطار الاتحاد الأفريقي لإعادة البناء والتنمية بعد الصراع من جميع أعضاء الجمعية خلال دورتها العادية السابعة المعقودة في بانجول، غامبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويتيح إنشاء لجنة بناء السلام أيضا فرصة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للعمل معا من أجل مساعدة البلدان الأفريقية الخارجة من صراع.

١٥ - ومن شأن ترسيخ ثقافة الديمقراطية في أفريقيا أن يساهم أيضا مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار في القارة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى القرار الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في بانجول والذي أقر إنشاء وحدة للديمقراطية والمساعدة الانتخابية وكذا صندوق خاص للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد الاتحاد الأفريقي في الوقت الذي تبدأ فيه المفوضية تنفيذ قرارات إنشاء الوحدة والصندوق، وذلك بالاستفادة مما تحقق حتى الآن في مجال المساعدة الانتخابية من خلال شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. علاوة على ذلك، يمكن للاتحاد الأفريقي أيضا الاستعانة بصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

١٦ - وتعتبر الأمم المتحدة كأسرة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي خطوة هامة نحو تعزيز قدرات الهيئة القارية. بيد أنه يمكن زيادة أثر المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على الاتحاد الأفريقي عن طريق تعزيز التنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والعاملة في الميدان. ومن أجل المضي قدما، لا بد من تحقيق تعاون وتنسيق شاملين لتجنب ازدواجية الجهود، مع مراعاة ولاية كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة المعنية. ولهذا السبب ينبغي تصميم الخطة العشرية لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي كإطار استراتيجي عام يمكن لمنظومة الأمم المتحدة في ظلّه أن تعزز أنشطتها المختلفة في أفريقيا وتعاونها مع الاتحاد الأفريقي. وبناء على ذلك، ينبغي أن تشمل جميع جوانب المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي.

ثالثا - رابطة أمم جنوب شرقي آسيا

١٧ - وفقا للقرار ٥/٥٩، الذي شجع المنظمتين على المضي في زيادة الاتصالات وتعزيز مجالات التعاون، قامت الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا بعقد ثاني مؤتمر قمة لهما بمقر الأمم المتحدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وذلك على هامش مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. واشترك في رئاسة هذا الاجتماع الأمين العام والسيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا والرئيس المناوب للجنة الدائمة للرابطة، وحضره رؤساء دول وحكومات جميع بلدان الرابطة العشرة، إلى جانب رؤساء مختلف وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة.

١٨ - وأعرب البلاغ المشترك، الذي صدر عن مؤتمر القمة هذا، عن الارتياح إزاء المسار الذي سجلته العلاقات القائمة بين الرابطة والأمم المتحدة منذ بدايتها في عام ١٩٧٧. وأبدى زعماء الرابطة تقديرهم لمساندة الأمم المتحدة لهدف الرابطة، الذي يتمثل في تحقيق إقامة جماعة الرابطة، كما هو متوخى في إطار إعلان اتفاق بالي الثاني للرابطة بشأن جماعات الرابطة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية، التي تشكل أعمدة الرابطة الثلاثة. وترحب الأمم المتحدة بما قرره الرابطة من وضع ميثاق لها أثناء تحركها نحو إقامة جماعة للرابطة. ورحبت الأمم المتحدة أيضا بإمكانية سعي الرابطة للحصول على مركز مراقب لدى الأمم المتحدة.

١٩ - وكما جاء في البلاغ، نظمت إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة خارجية ماليزيا وجامعة مارا التكنولوجية وأمانة الرابطة، الحلقة الدراسية الإقليمية الخامسة المشتركة بين الأمم المتحدة والرابطة بشأن منع الصراعات وفض النزاعات وبناء السلام في منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك في سوبانغ جايا في أيار/مايو ٢٠٠٦، وقدمت اقتراحات تتصل بمجالات عديدة خلال الحلقات الدراسية الإقليمية، التي عقدت أيضا في بانكوك ومانيلا وسنغافورة وجاكرتا منذ عام ٢٠٠١. واتخذت توصيتان محددتان في هذا الصدد هما، مشاركة الأمم المتحدة في المنتدى الإقليمي للرابطة، الذي يشكل العملية الإقليمية الرئيسية التي تنظمها الرابطة من أجل إدماج شركائها في الحوار وغيرهم بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في أنشطة بناء الثقة والتعاون، وتبادل الموظفين بين الأمم المتحدة وأمانة الرابطة.

٢٠ - وأشار البلاغ المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين للرابطة، الذي عُقد في كوالالمبور في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، إلى أنه قد أُنْفِقَ خلال مؤتمر القمة الثاني للرابطة والأمم المتحدة على أنه يلزم زيادة توسيع نطاق التعاون بين الرابطة والأمم المتحدة مع مشاركة مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ليشمل جميع المجالات المتصلة ببناء

المجتمع. ويتعلق هذا بالقضايا الأساسية المتصلة بالتنمية، وخاصة القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتوقي ومكافحة الأمراض المعدية، وإدارة الكوارث، والقضايا عبر الوطنية، والتجارة والاستثمار، فضلا عن السلام والأمن.

٢١ - وحضر اجتماعات المنتدى الإقليمي للرابطة عدد كبير من مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة البحرية الدولية. وقد اضطلع البرنامج الإنمائي، الذي شارك أمانة الرابطة منذ تشكيلها، بدعم خمس دورات من دورات برنامج دعم الرابطة. وأعلنت آخر مبادرة في هذا الصدد، وهي مبادرة الشراكة بين الرابطة والبرنامج الإنمائي، أثناء المؤتمر اللاحق للاجتماع الوزاري للرابطة، الذي عقد في بنوم بنه في عام ٢٠٠٣. وتقدم وكالات ومكاتب أخرى تابعة للأمم المتحدة بالتعاون والتضامن، على نحو وثيق، مع الدول أعضاء الرابطة ومع أمانتها، وذلك في مجالات عمل كل منها.

رابعاً - الجماعة الكاريبية

٢٢ - عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٨/٥٩، شرعت إدارة الشؤون السياسية في التشاور مع أمانة الجماعة الكاريبية بشأن عقد الاجتماع العام الرابع بين ممثلي الجماعة والمؤسسات المرتبطة بها ومنظومة الأمم المتحدة. وسيتولى المشاركون في هذا الاجتماع استعراض وتقديم مدى التقدم المحرز في مجال تنفيذ التعاون بين الجماعة والأمم المتحدة، إلى جانب إجراء مشاورات بشأن ما قد يلزم من تدابير وإجراءات إضافية لتيسير وتعزيز التعاون فيما بين المنظمين. ومن المقرر أن يُعقد هذا الاجتماع بمنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٦.

٢٣ - وقام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع الجماعة وسائر الشركاء، بتنظيم سلسلة من الحلقات التدريبية دون الإقليمية بشأن استيراد وتصدير الأسلحة النارية، إلى جانب المرور العابر لهذه الأسلحة. وأجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشاورات غير رسمية مع أمانة الجماعة فيما يتصل بتعزيز التعاون بشأن تشاطر المعلومات وتنسيق الأنشطة، بالإضافة إلى تنظيم المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الذي يُزمع عقده في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وفي وقت مبكر من هذا العام، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها، وذلك في بربادوس، كما وافق على تقديم المساعدة التقنية اللازمة للبلدان الواقعة في شرق البحر الكاريبي فيما يتصل بإدماج الاتفاقية في تشريعاتها الوطنية.

٢٤ - وعملت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على زيادة المشاركة الكاريبية في مؤتمرات القمة العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة، مع التركيز بصفة خاصة على التنمية المستدامة والاجتماعية، والإحصاءات، والقضايا الخاصة بنوع الجنس. ويجري، في الوقت الراهن، وضع آلية تنسيق إقليمية بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١). وتعاون اللجنة والجماعة فيما يتصل بالأعمال التحضيرية لدورة التعدادات التي سيُضطلع بها بالمنطقة الكاريبية في عام ٢٠١٠. وتُبدل حالياً جهود لإشراك البلدان الكاريبية، على نحو كامل، في خطة العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٧.

٢٥ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجماعة الكاريبية بإبرام عدد من مذكرات التفاهم بشأن الإعداد للمؤتمرات الدولية وتنفيذ استراتيجية موريشيوس وتنظيم حلقات تدريب مشتركة. أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فقد عمل على تيسير تطبيق معاهدة الجماعة المتصلة بسياسة المنافسة وحماية المستهلك. ونُظمت دورة تدريبية إقليمية بشأن هاتين المسألتين في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. واضطلعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بدعم صياغة برامج الأمن الغذائي الإقليمية وتعبئة الموارد من أجلها وتطبيقها أيضاً، وذلك إلى جانب مخوضها بتنسيق السياسات الزراعية والتجارية، مما يتضمن توفير الدعم اللازم فيما يتعلق بتطوير سوق مشتركة للمنتجات الغذائية.

٢٦ - وعمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى مساندة تنمية القدرات والبرامج ذات الصلة لدى أمانة الجماعة الكاريبية. وقد شمل هذا تحسين نوعية تعليم الأطفال في سن مبكرة من خلال وضع معايير إقليمية موحدة عن طريق استعراض السياسات الوطنية في إطار الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ وتحسين استجابة نظم التعليم لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بواسطة بناء الوعي والقدرات؛ وتدعيم جمع وتحليل البيانات التعليمية؛ وتهيئة قدرة على التعلم عن بعد بخمس من الجامعات في جميع أنحاء المنطقة؛ ومساندة مبادرة "CARISCIENCE" بوصفها آلية إقليمية تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك بوضع سياسة إقليمية لتدريس العلوم يمكن تكييفها وفق الاحتياجات الوطنية. وشاركت اليونسكو بجامايكا في عملية مراجعة الأولويات الإقليمية المتصلة بتنمية الشباب، وذلك لدى أمانة الجماعة.

(١) A/CONF.207/11، المرفق الثاني.

٢٧ - أما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة/الإيدز فقد عمل، بشكل وثيق، مع الشراكة بين البلدان الكاريبية والجماعة لمكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز، وذلك في سياق تنفيذ المشاريع الإقليمية الممولة من البنك الدولي والرامية إلى تعزيز نظم المعلومات وتدعيم الفئات الضعيفة. وساعد هذا البرنامج البلدان على إيجاد موقف مشترك بشأن قضية الوصول إلى الجميع بحلول عام ٢٠١٠ من خلال التشاور على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وصيغت، في آذار/مارس ٢٠٠٦، آلية لتيسير التعاون الإقليمي في مجال فيروس نقص المناعة/الإيدز.

خامسا - مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية

٢٨ - في أعقاب منح مركز مراقب لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ١/٥٩، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمجموعة، وذلك من أجل تشجيع التعاون بين أمانتي المنظمتين ومطالبة الوكالات المتخصصة وسائر الهيئات والبرامج لدى الأمم المتحدة بالتعاون من أجل تحقيق هذه الغاية. وبغية تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا، يجري النظر في الوقت الراهن في إبرام اتفاق تعاوني رسمي بين أمانة المجموعة والأمم المتحدة.

٢٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، قام الأمين التنفيذي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية بزيارة مقر الأمم المتحدة، حيث أجريت اتصالات مع الأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المواضيع التي نوقشت، الحالة السائدة في غينيا - بيساو.

٣٠ - وشارك الأمين التنفيذي في الاجتماع السادس رفيع المستوى المعقود بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية وغير الإقليمية. وفي هذه المناسبة، ركزت تصريحات الأمين التنفيذي على مساهمة مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في حفظ السلام والتنمية الدولية. وقام الأمين التنفيذي أيضا بمتابعة الأعمال التحضيرية للاجتماع السابع رفيع المستوى، كما أوفد مندوبا للمشاركة في الاجتماع الأول للجنة الدائمة، الذي عُقد بنيويورك في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٣١ - وعلى الصعيد الميداني، يلاحظ أن مكتب الأمم المتحدة لمساندة بناء السلام في غينيا - بيساو يعمل في تعاون وثيق مع المجموعة، التي يوجد ممثل لها في هذا البلد، وذلك من أجل وضع استراتيجيات مشتركة للمساعدة في تهيئة الاستقرار هناك.

٣٢ - وبعد تحديد أولويات مشتركة للعمل، ما فتئت اليونسكو ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية تعقدان اجتماعات منتظمة. واحتُفل لأول مرة، في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، بعيد

اللغة البرتغالية. وهذا احتفال يثبت بوضوح مدى أهمية التنوع الثقافي والتعددية اللغوية لدى المنظمين. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، من خلال المعهد الدولي للغة البرتغالية، في المؤتمر التقني المعني بالتعددية اللغوية في باماكو، والذي انعقد في أيار/مايو ٢٠٠٥ برعاية اليونسكو.

٣٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، وقّع على مشروع للتعاون التقني فيما بين المجموعة ومنظمة الأغذية والزراعة، ويرمي هذا المشروع إلى صياغة برنامج إقليمي لبناء القدرات في مجال الملكية الخاصة وإدارة الأراضي والجوانب القانونية، ويستهدف على نحو محدد الدول أعضاء المجموعة.

٣٤ - وعلى صعيد التجارة والتنمية، تضمن التعاون مع الأونكتاد برنامجاً للتدريب التقني بشأن الموانئ، بالإضافة إلى التفاوض لإبرام اتفاقات استثمارية دولية. وكانت ثمة صعوبات في هذه العملية ترجع إلى الافتقار إلى معلّمين يتحدثون البرتغالية وعدم وجود مواد تدريبية بهذه اللغة. وبغية تعزيز مكانة اللغة البرتغالية في المنظمات الدولية، يُنظر اليوم في إمكانية تعيين خبراء من الشباب الذين ينتمون إلى الدول أعضاء مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية لدى الأونكتاد من أجل إقامة صلة وظيفية بين المنظمين.

٣٥ - وفيما يتصل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، شاركت الأمانة التنفيذية للمجموعة والحكومة البرتغالية في تنظيم مؤتمر بشأن مكافحة استغلال عمالة الطفل في بلدان المجموعة، وذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

سادسا - مجلس أوروبا

٣٦ - ازداد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا من خلال إجراء اتصالات مباشرة بين أمانتي المنظمين وفيما بين الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

٣٧ - والتقى الأمينان العامان للمنظمين عدة مرات، حيث ناقشا القضايا ذات الأهمية المتبادلة. وقام الأمين العام لمجلس أوروبا بإلقاء خطاب في مؤتمر القمة العالمي الذي نظّمته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥. كما أنه حضر الجلسة الافتتاحية لمجلس حقوق الإنسان بجنيف في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٣٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، زار رئيس لجنة مكافحة الإرهاب مجلس أوروبا. ويشارك المجلس فيما يضطلع به فريق الرصد التابع للجنة من زيارات موقعية للدول أعضاء المجلس، وقد بدأ ذلك بزيارة جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٦.

ويشارك المجلس أيضا في تيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) فيما بين دوله الأعضاء.

٣٩ - وفي مجال منع النزاعات، عقدت المنظمتان أول اجتماع فيما بين مكاتبيهما المختصة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في نيويورك بشأن عدد من القضايا التي تحظى باهتمام مشترك. وفيما يتصل بحفظ السلام، تتعاون بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو تعاوننا وثيقا مع مجلس أوروبا، وخاصة في ميدان حماية حقوق الإنسان. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، أبرم اتفاقان بين البعثة والمجلس. ويتصل الاتفاق الأول بتطبيق الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية الأقليات القومية في كوسوفو، أما الاتفاق الثاني فهو يرمي إلى تيسير قيام اللجنة الأوروبية لمكافحة التعذيب بإجراء زيارات للأشخاص المحرومين من الحرية في كوسوفو، وذلك بقرار من البعثة، وفي إطار عملية التفاوض حول مركز كوسوفو في المستقبل، يقدم مجلس أوروبا المشورة اللازمة لمكتب الأمم المتحدة للمبعوث الخاص بشأن كوسوفو، وذلك فيما يتصل بعدد من القضايا، من قبيل تحقيق اللامركزية، وحقوق الإنسان، وحماية المواقع الثقافية والدينية.

٤٠ - وتعد الأمم المتحدة، مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اجتماعات ثلاثية رفيعة المستوى، وذلك على نحو منتظم. وقد عُقد آخر اجتماع من هذه الاجتماعات الثلاثية في ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بجنيف برئاسة المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف.

٤١ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعزيز تعاونهما مع مجلس أوروبا. وقامت مفوضية شؤون اللاجئين، في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بتنظيم مشاورة إقليمية عن أوروبا ووسط آسيا، وذلك فيما يتصل بدراسة للأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال في ليوبليانا. واشتركت هاتان المنظمتان في عقد مؤتمر عن موضوع "استعراض يوكوهاما لأوروبا ووسط آسيا".

٤٢ - وعلى صعيد حماية الأطفال، تحتفظ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومجلس أوروبا بتعاون وثيق بشأن حقوق الأطفال، والتعليم، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمخدرات، والجريمة المنظمة ضد الأطفال.

٤٣ - وعلى ساحة التعليم، وقّعت اليونسكو ومجلس أوروبا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إعلانا للنوايا بهدف صوغ برنامج مفتوح للتعاون بين المؤسسات للحوار فيما بين الثقافات.

٤٤ - وشارك مجلس أوروبا في الدورة الرابعة للجنة الحكومية الدولية المعنية بقواعد السلوك البيولوجية، وكذلك في سائر اجتماعات الخبراء المختصين بهذه القواعد. وتتعاون اليونسكو أيضا مع اليونيسيف في إطار اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتراث الثقافي في كوسوفو.

٤٥ - وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالإسهام على نحو نشط في تنقيح واستكمال التوصية رقم 21 (87) R بشأن مساعدة الضحايا ومنع الإيذاء إلى حد بعيد. وبالإضافة إلى هذا، شارك المكتب في صوغ اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، التي اعتمدها اللجنة الوزارية في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٥. واستمر التعاون بين المكتب والمجلس، وخاصة وحدة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس. وانضم مجلس أوروبا إلى المكتب في حلقتين تدريبيتين بكرواتيا (٢٠٠٤ و ٢٠٠٥) وحلقة تدريبية أخرى في هنغاريا (٢٠٠٣). وفي عام ٢٠٠٥، اعتمد إعلان زغرب بشأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

سابعاً - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

٤٦ - ترى الأمم المتحدة أن تعزيز تعاونها مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يشكل خطوة هامة نحو زيادة قدرة هذه الهيئة دون الإقليمية على تشجيع السلام، بصورة فعالة، بوصفه شرطا أساسيا للتنمية في وسط أفريقيا. ومن ثم، تولي الأمم المتحدة الأولوية اللازمة لقدرة الجماعة على منع الصراعات، والإنذار المبكر، والمساعدة الانتخابية، وحفظ السلام.

٤٧ - وما برحت الأمم المتحدة والجماعة تضطلعان، لفترة تزيد عن عقد من الزمان، بشراكة بناءة في المجالات الحساسة التي تتعلق بالسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وبناء المؤسسات. وفي ١٤ و ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قامت الجماعة، بمساعدة اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، بتنظيم مناورة عسكرية متعددة الجنسيات، تسمى "بيونغو ٢٠٠٣"، وذلك في غابون. وكان من المقرر أن يضطلع بتمرين مماثل، تحت اسم "بحر الغزال ٢٠٠٦"، في تشاد في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ولكنه أُرْجى بسبب الحالة الأمنية السائدة في ذلك البلد. ومن الأهداف الرئيسية لهذه المناورات متعددة الجنسيات، تعزيز القدرات دون الإقليمية في ميدان حفظ السلام وإيصال المساعدة الإنسانية.

٤٨ - وتشكل لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا الإطار الرئيسي لإجراء مناقشات على المستوى الوزاري، لقضايا السلام والأمن في وسط أفريقيا، على الصعيد دون الإقليمي، وخاصة فيما يتعلق بالحد من الأسلحة ونزع السلاح

وتدابير بناء الثقة. وعقدت اللجنة اجتماعيها ٢٢ و ٢٣ في برازافيل في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، وكذلك في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على التوالي. وتعمل إدارة شؤون نزع السلاح بوصفها أمانة للجنة، وهي تعمل على نحو وثيق مع الدول أعضاء المنطقة دون الإقليمية، وأيضا مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ليرفيل.

٤٩ - وقد أسهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في صياغة خطة العمل المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهي خطة مشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واعتمدت هذه الخطة في نيجيريا في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وشارك ممثل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري لبلدان غرب ووسط أفريقيا بشأن الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب، وعقد المكتب هذا الاجتماع بمدير في يومي ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٥٠ - وفي ميدان الأمن الغذائي، تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فيما يتصل بوضع البرامج الإقليمية للأمن الغذائي وتعبئة الموارد بشأنها وتنفيذها، وتتضمن هذه البرامج أنشطة تتصل بتعزيز السياسات، والتجارة، والقدرة على التخطيط، ودورات التدريب الإقليمية بشأن الأمن الغذائي، والتنظيمات الخاصة بالتجارة الدولية، وإعداد دراسات عن سلاسل السلع الأساسية.

٥١ - وواصلت أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، الذي يوجد مقره في ياوندي، تعاونهما بشأن عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، مما يتضمن الإنذار المبكر ومنع الصراعات ودور منظمات المجتمع المدني في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في وسط أفريقيا. وفي هذا السياق، شاركت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في حلقات عمل عديدة نظمها المركز. وقد ركزت هذه الحلقات على القضاء العسكري، وحقوق الإنسان والديمقراطية، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين، ودور المجتمع المدني في منع الصراعات وبناء السلام في وسط أفريقيا.

٥٢ - وفي إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تستفيد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حاليا من مشروع من مشاريع المساعدة يتضمن إقامة منطقة تجارية مُعفاة من الرسوم الجمركية فيما بين بلدان الجماعة، وتنفيذ القرارات المتصلة بحرية تنقل الأشخاص في وسط أفريقيا، وإبرام اتفاق للتعاون وتقديم المساعدة القضائية فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة.

٥٣ - واستمرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مساندة أعمال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أثناء الفترة قيد الاستعراض، من خلال مكتب اللجنة دون الإقليمي المعني بوسط أفريقيا، وذلك بالطرق التالية:

- (أ) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية في مجال تنسيق برامجها وأنشطتها في قطاعات إنمائية مختارة. وقد شكّلت هيئة استشارية لهذا الغرض، مع عمل اللجنة بوصفها أمانة لها؛
- (ب) تنفيذ خطة النقل الرئيسية بوسط أفريقيا من أجل دعم تنمية التجارة فيما بين بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية، وتشجيع التكامل الاقتصادي لديها. وفي هذا الصدد، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتمويل دراسة بشأن تحديد أولويات المشاريع الواردة في الخطة، كما أنها ستساند الجهود المبذولة لحشد الموارد اللازمة من أجل تنفيذها؛
- (ج) تقديم المساعدة للدول أعضاء الجماعة الاقتصادية بشأن القضايا المتصلة بالتجارة، والتي تتضمن توفير الدعم في مجال بناء استراتيجية متماسكة في المفاوضات الجارية بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي؛
- (د) وضع استراتيجية إلكترونية لوسط أفريقيا بشأن تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية، مع تنمية مجتمع للمعلومات في هذه المنطقة دون الإقليمية.

ثامنا - جامعة الدول العربية

٥٤ - استمر التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، من خلال الاتصال المباشر بين أمانتي المنظمتين، وكذلك بين الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وعقد الأمينان العامان للمنظمتين اجتماعات بناءة، كما تبادلوا اتصالات رسمية بشأن مجموعة من القضايا.

٥٥ - وتركزت المشاورات بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على الوضع في الشرق الأوسط والعراق والصومال والسودان، وكذلك على منع الصراع ومكافحة الإرهاب. وأيدت الأمم المتحدة، بصفة خاصة، عملية مؤتمر الجامعة بشأن الاتفاق الوطني العراقي. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، ما برح الممثل الخاص للأمين العام للعراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يعملان، على نحو وثيق، مع الأمين العام للجامعة وممثليه في بغداد. وتم التعاون بالمثل في الشهور السابقة على مؤتمر الجامعة التحضيري الذي عُقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٥٦ - وقد نُظِمَ أيضا في القاهرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اجتماع قطاعي بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كما عُقد اجتماع عام بين المنظمين في غينيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وركز الاجتماع القطاعي على قضية تنفيذ وتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، إلى جانب إجراء استعراض للمشاريع المشتركة. وعمد هذا الاجتماع العام إلى تقييم الأنشطة المضطلع بها منذ عام ٢٠٠٤ في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وجرى تبادل المعلومات والآراء بين الأمم المتحدة والجامعة بشأن جهود المنظمين في منع الصراعات وفضها. وأعربت جامعة الدول العربية عن اهتمامها بالاستفادة من خبرة الأمم المتحدة في مجالي الدبلوماسية الوقائية وفض الصراعات، وكذلك عن رغبتها في المشاركة في الحلقات الدراسية التي تنظمها الأمم المتحدة في هذا الصدد. ووافق المشاركون في الاجتماع على أهمية إيجاد آليات فعالة من أجل متابعة قرارات وتوصيات الاجتماعات العامة والقطاعية.

٥٧ - قامت برامج ووكالات الأمم المتحدة بعدة أنشطة مع المؤسسات النظرية في منظومة جامعة الدول العربية. ففي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية بناءهما على نتائج المشروعات المشتركة في مجالات جمع البيانات وتحليلها، والدعوة، واستعراض السياسات السكانية. وتضافرت جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان والجامعة العربية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا من أجل تنظيم المنتدى السكاني العربي الإقليمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتطور المسح الذي أجراه مشروع الدول العربية لصحة الأسرة إلى مركز إقليمي مرجعي يعطي معلومات تفصيلية موثوق بها ومتعمقة عن المسائل الصحية والأوضاع الاجتماعية والبيئية للأسرة العربية. وفي عام ٢٠٠٥، تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان بصورة وثيقة مع شعبة السكان والسياسات التي أعيد تشكيلها مؤخرا في جامعة الدول العربية في تنفيذ المشروع الإقليمي بشأن موضوع "تمكين الشباب ومشاركتهم في استراتيجيات السكان والتنمية في المنطقة العربية".

٥٨ - ويقدم المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه في مجال البيئة والتنمية المستدامة إلى جامعة الدول العربية عن طريق الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. والوسيلة الرئيسية للدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى جامعة الدول العربية في الوقت الحاضر هي مبادرة التنمية المستدامة للمنطقة العربية، التي وضعها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

٥٩ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مع جامعة الدول العربية والمنظمات والمؤسسات المرتبطة بها في المجالات التالية: السياسات السكانية، والبيئة والتنمية المستدامة، والزراعة والمياه، وصحة الأسرة والاتصالات، والنقل، والتجارة، والمستوطنات البشرية، والحرب ضد الجوع. وقامت اللجنة - بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية - بتنظيم المنتدى الإقليمي العربي للسكان في بيروت في المدة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وكان للجنة دور رائد في إعداد دراسة شاملة عن موضوع "الطاقة من أجل التنمية المستدامة: إطار للعمل"، التي اعتمدها اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية. وبالتعاون مع الجامعة، ووزارة الإسكان في مصر وموئل الأمم المتحدة ومنظمة المدن العربية، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا اجتماعا عربيا رفيع المستوى حول استدامة المدن العربية، وضمان الحيازة، والإدارة الحضرية الجيدة (القاهرة، ٢٠٠٥). وقد عُقد هذا الاجتماع تنفيذًا لجدول أعمال الموئل، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، وفي الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠ - واستجاب الزعماء الدينيون في المنطقة العربية، برعاية جامعة الدول العربية وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى الدعوة لمكافحة هذا المرض بالتوقيع على إعلان القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وواصل برنامج الإيدز تعاونه مع جامعة الدول العربية في تنفيذ هذا الإعلان. واعتمد المؤتمر الوزاري لجامعة الدول العربية (القاهرة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) مبادئ الحملات العالمية لموئل الأمم المتحدة، والتزم بتنسيق استراتيجياتها الإنمائية مع الحملات العالمية لضمان الحيازة والحملات العالمية لشؤون الحكم الحضري، بالإضافة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عقدت اليونسكو، بالتعاون مع منظمة التربية والثقافة والعلوم في الجامعة العربية ومع الجمعية العالمية للدعوة الإسلامية مؤتمرا دوليا حول إدخال تاريخ العلم في التعليم العالي في البلدان الإسلامية، وعقد ندوة لتبسيط تاريخ العلم (آذار/مارس ٢٠٠٦).

تاسعا - منظمة المؤتمر الإسلامي

٦١ - تواصلت المشاورات المنتظمة بين موظفي الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي على مختلف المستويات بشأن المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية الهامة. وتزايدت فرص التعاون مما أدى إلى إحراز تقدم في مستوى التنسيق بين منظمة المؤتمر

الإسلامي والأمم المتحدة، لا سيما في مجالات حقوق الإنسان، وتنمية قدرات الدول، وحل الصراعات في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

٦٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، عُقد في الرباط اجتماع عام بشأن التعاون بين ممثلي أمانتي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المتخصصة فيها. وأتاح الاجتماع فرصة لاستكشاف مجالات جديدة للتعاون. كما استعرض المشاريع والأنشطة المشتركة التي أنجزت منذ الاجتماع العام في عام ٢٠٠٤ في بعض المجالات مثل العلوم والتكنولوجيا، والتجارة والتنمية، وحماية اللاجئين ومساعدتهم، والأمن الغذائي والزراعة، وتنمية الموارد البشرية، والبيئة، والصحة والسكان، والحرف والفنون، ونشر التراث. وتم في اجتماع الرباط توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٦٣ - وشرعت منظمة المؤتمر الإسلامي مؤخرا في برنامج جديد لتوسيع مجال رسالتها وتعزيز عملها بشكل عام، وعلى الأخص في مجالات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتخفيف وطأة الفقر، ومواصلة تحديث أجهزتها الفرعية. ويتمشى هذا البرنامج مع إدخال الإصلاحات العملية الواردة في برنامج عملها لعشر سنوات لمواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، وهي الإصلاحات التي اعتمدها الدورة الاستثنائية الثالثة للمؤتمر الإسلامي التي عُقدت في مكة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٦٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، مع ممثلي إسبانيا وتركيا وقطر، بيانا مشتركا دعوا فيه إلى ضبط النفس والتزام الهدوء بعد نشر الصور الكاريكاتورية للنبي محمد التي أثارت الخلافات. واحتوى البيان على الالتزام بوضع استراتيجية مشتركة وتدابير متفق عليها من شأنها أن تساعد في التغلب على هذه الأزمة، وتلافي تكرارها، والترويج للتسامح والاحترام المتبادل بين جميع الأديان والمجتمعات المحلية في أوروبا وغيرها.

٦٥ - واصلت الأمم المتحدة ومنظمات المؤتمر الإسلامي ومؤسساته المتخصصة تعاونها الوثيق والمتعدد الجوانب مع أجهزة تعزيز قدرات المنظمين في مواجهة التحديات التي تعترض التنمية والتقدم الاجتماعي. وأجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة المؤتمر الإسلامي مناقشات تفصيلية بشأن التنفيذ الفعال لمختلف بنود برنامج العمل لعشر سنوات لمنظمة المؤتمر الإسلامي في علاقاتها بالأهداف الإنمائية للألفية. وتعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع

مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، في تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات أفرقة الخبراء.

٦٦ - ومن بين علامات التقدم في مجال التعاون، شاركت منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة ومنظمة اليونسيف، في تنظيم المؤتمر الوزاري الأول المعني بالطفل في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وعقدت منظمة اليونسكو والمؤتمر الدولي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، ومنظمة جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم اجتماعا مشتركا في الرباط في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ حول موضوع "تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات من خلال العمل الملموس المستمر".

٦٧ - وواصلت الأمم المتحدة تعاونها مع المصرف الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتعليم والعلم والثقافة، سواء بصورة مباشرة أو عن طريق مكاتبها ومراكزها الإقليمية. واستجابة للحالات الحرجة التي تحدث نتيجة الصراع أو الكوارث الطبيعية، قامت منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة بتنسيق مواردهما بصورة فعالة في مجال المساعدات الإنسانية. وجاء الدور المتزايد لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المجال الإنساني - لا سيما في الاستجابة لكارثة الموجات التسونامية في عام ٢٠٠٤ ولسلسلة الزلازل المدمرة في آسيا - كمكلا لعمل الأمم المتحدة في جهودها للإغاثة من الكوارث في هذه المجالات. وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، تعاونت المنظمتان معا للمساعدة في تخفيف وطأة المجاعة في كينيا والصومال وإثيوبيا. وفضلا عن ذلك فإن التمويل المستمر من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي لمشاريع التعمير في أجزاء من سيراليون وأفغانستان والبوسنة، عزز عمل الأمم المتحدة في هذه البلدان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، قام مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بتوقيع مذكرة تفاهم مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

عاشرا - منظمة الدول الأمريكية

٦٨ - قام المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للأمريكتين بتشجيع وتعزيز الحوار الاجتماعي، لا سيما في منطقة الإنديز. ووجه جهوده لتحسين العلاقات بين دوائر المنظمة ومنع القلاقل الاجتماعية. وأنشأت مجالس وطنية للعمل في إكوادور والبرازيل وبيرو. وفي إطار جدول أعمال المنظمة للعمل اللائق في نصف الكرة، قامت المنظمة بتوعية سكان الإقليم بالقضايا العمالية، وأولت الانتباه إلى آليات منع الصراع، والتشاور وبناء التوافق في الآراء، وإيجاد فرص عمل، ومحاربة الفقر، والحكم الديمقراطي. وبالتعاون مع منظمة الدول

الأمريكية، قامت المنظمة بتنظيم عمليات التدريب وتقديم المساعدات التقنية، وتشجيع حقوق الإنسان، وتطبيق المعايير الدولية للعمل.

٦٩ - قام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وشرطة الإنتربول، وجامعة السلام، بتنظيم دورات تدريبية على إنفاذ القانون فيما يتعلق بالرقابة على تجارة الأسلحة المشروعة ومنع تهريبها بصورة غير قانونية في باراغواي والبرازيل. ويجري الآن الإعداد لاثنتي عشرة دورة تدريبية جديدة. ويتولى المركز صيانة النظام المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية الخاص لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وقام بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وغيرها، بوضع نظام متكامل لإدارة الأسلحة من أجل تسجيل الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وإدارة مرافق الأسلحة.

٧٠ - كما تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع منظمة الدول الأمريكية عن طريق لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في أربعة مجالات رئيسية: تنفيذ نُظم قواعد البيانات الوطنية، وتحقيق لا مركزية الخطط الرئيسية لمكافحة المخدرات، ودعم أماكن الرصد الوطنية لمراقبة المخدرات في منطقة الإنديز، وتنظيم دورات تدريبية لإنفاذ القانون فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة، والتحقيقات المتعلقة بغسل الأموال ومنع التهريب غير القانوني. ويعتزم هذا المكتب وهذه اللجنة أن يشتركا معاً في تمويل دراسات جديدة بشأن البيانات المقارنة عن إساءة استعمال المخدرات. كما أنشأ المكتب شراكة تشغيلية دائمة مع لجنة البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب، في الوقت الذي يقدم فيه مساعدة تقنية فيما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد اشترك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الدول الأمريكية في تنظيم عدد من المؤتمرات الوزارية، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية التدريبية المتخصصة، وإيفاد بعثات للمساعدة التقنية.

٧١ - وتواصل التعاون أيضاً في مجالات الاقتصاد والتجارة. وعززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية من روابطهما المؤسسية، بالتنسيق فيما بينهما في مجالات بناء القدرات المتعلقة بالتجارة، وجمع الإحصاءات، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة، ومجتمع المعلومات، والبنى التحتية للموانئ والنقل البحري. وواصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي ومنظمة الدول الأمريكية تقدم دعم مؤسسي وتقني هام لتنفيذ الولايات التي أسفر عنها مؤتمر القمة لعملية الأمريكتين.

٧٢ - ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منظمة الدول الأمريكية في تنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية، وعلى الأخص المسائل المتعلقة بالمياه، وسيدعم عملية متابعة أعمال مؤتمر قمة سانتا كروز. كما يُشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الحوار حول سياسات المياه في الأمريكتين.

حادي عشر - المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٧٣ - واصلت المنظمة الدولية للفرانكوفونية تعزيز تعاونها مع منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، شارك الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية في مشاورات رؤساء دول وحكومات بلدان منظمة الفرانكوفونية التي عقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، على هامش مؤتمر القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حول موضوع "الديمقراطية والحقوق والحريات في المنطقة الفرانكوفونية" وذلك بحضور الأمين العام للأمم المتحدة. وكررت المنظمة الدولية للفرانكوفونية تأكيد التزاماتها بتعزيز الشراكات مع الأمم المتحدة بمناسبة ندوة باماكو من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ التي شارك فيها ممثل للأمين العام للأمم المتحدة.

٧٤ - ونُظمت العديد من الاجتماعات المشتركة في نيويورك، ترمي إلى تحسين مساهمة البلدان الفرانكوفونية في عمليات حفظ السلام. وأنشئ فريق عمل مشترك يجمع إدارة عمليات حفظ السلام والبعثات الفرانكوفونية في آذار/مارس ٢٠٠٦، من أجل إجراء حوار بين إدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للفرانكوفونية بهدف تحسين مشاركة الدول الأعضاء والمراقبة في منظمة الفرانكوفونية في القضايا المتصلة بعمليات حفظ السلام وتيسير استخدام اللغة الفرنسية في عمليات حفظ السلام الجارية في المنطقة الفرانكوفونية. ومن هذا المنطلق، تجسدت مساهمة المنظمة الدولية للفرانكوفونية في إرسال خبراء فرانكوفونيين في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦ للمشاركة في المشروع التحريي لإدارة عمليات حفظ السلام الرامي إلى تدريب وتوظيف أفراد شرطة فرانكوفونيين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في داكار وبواندي.

٧٥ - وفيما يتعلق بمنع الأزمات والصراعات، وكذا أنظمة الإنذار، تجدر الإشارة إلى أن المنظمة الدولية للفرانكوفونية شاركت، في إطار متابعة حلقة العمل المشتركة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية التي نظمت في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن الإنذار المبكر ومنع

الصراعات، في الاجتماع السادس رفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥) في نيويورك الذي وضع أسس تعزيز التعاون، ولا سيما في مجال منع الصراعات، بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وهذه الغاية، أنشأ المشاركون في الاجتماع السادس رفيع المستوى لجنة دائمة مكلفة بالربط بين الاجتماعات العامة رفيعة المستوى. وعقدت هذه اللجنة الدائمة اجتماعها الأول يومي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في نيويورك. كما عُقد مؤتمر وزاري لمنظمة الفرانكوفونية بشأن منع الصراعات والأمن البشري في أيار/مايو ٢٠٠٦ في سان بونيفاس (كندا) بناء على توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعميق مفهوم الأمن البشري.

٧٦ - وعلاوة على ذلك، عززت المنظمة الدولية للفرانكوفونية تعاونها مع الأمم المتحدة في مجال مراقبة الانتخابات والمساعدة على إجرائها. وهكذا شاركت المنظمة الدولية للفرانكوفونية في عملية استعراض مشروع نص قانوني يرمي إلى مواءمة قواعد وممارسات المنظمات الدولية في مراقبة الانتخابات الذي اعتمدته الأمم المتحدة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. كما تعاونت المنظمة الدولية للفرانكوفونية مع الأمم المتحدة في مراحل انتخابية مختلفة في المنطقة الفرانكوفونية، ولا سيما في هايتي، حيث عملت بتشاور عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال بعثتها لمراقبة الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ (٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦) وتوفير الإعلام والحراسة خلال الجولة الثانية للانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦).

٧٧ - وفي كوت ديفوار، تعاونت المنظمة الدولية للفرانكوفونية مع الأمم المتحدة في إطار بعثة مشتركة لتحليل وتقييم الاحتياجات الانتخابية للانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في بادئ الأمر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شاركت المنظمة الدولية للفرانكوفونية في ترشيد الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٠٦ من خلال توفير خبراء وتدريب القضاة الكونغوليين في مجال المنازعات الانتخابية في إطار اتفاق شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم نشر بعثة مراقبة فرانكوفونية خلال الاقتراع، بدعم لوجيستي من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالتعاون مع مشروع بعثة الأمم المتحدة لدعم التنسيق بين المراقبين. وفي الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، سارعت المنظمة الدولية للفرانكوفونية، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى إيفاد بعثة إلى بانغي للإعلام وتقييم الحالة بعد إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في الدستور.

٧٨ - وقدمت المنظمة الدولية للفرانكوفونية مساعدة تقنية للبلدان الأعضاء في منظمة الفرانكوفونية في تحرير التقارير التي يتعين أن تقدمها إلى لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وتتعاون المنظمة الدولية للفرانكوفونية مع دائرة منع الإرهاب التابعة لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة وفرع منع الإرهاب.

٧٩ - كما انخرطت المنظمة الدولية للفرانكوفونية في عملية إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نظمت ندوة فرانكوفونية للمعلومات والتبادل بشأن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وشاركت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في اجتماع مكتب لجنة متابعة مؤتمر الهيئات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في المنطقة الفرانكوفونية (٣-٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥).

٨٠ - ونظمت المنظمة الدولية للفرانكوفونية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة دراسية من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية: منظورات للمنطقة الفرانكوفونية. وفيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها المنظمة الدولية للفرانكوفونية في إطار مرحلي مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، رشح الأمين العام للأمم المتحدة مدير معهد تكنولوجيا المعلومات الجديدة والتدريب لعضوية المجلس الاستراتيجي للتتحالف العالمي لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وتجدر الإشارة إلى البعثة الدائمة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية في نيويورك تستقبل كل سنة، بمناسبة انعقاد لجنة التنمية المستدامة، وفدا من معهد الطاقة والبيئة للمنطقة الفرانكوفونية.

٨١ - كما تبدى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في مجالات الشباب والنهوض بوضع المرأة: تعاونت الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في إنشاء آليات متفق عليها للتشاور مع الشباب، في إطار تقييم برنامج العمل العالمي للشباب في عام ٢٠٠٥. كما تعاونت المنظمتان لوضع مجموعة من المؤشرات لمراقبة وتقييم تنمية الشباب. وعلاوة على ذلك، شاركت المنظمة الدولية للفرانكوفونية في الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة وقدمت، في هذا الإطار، مساهمة للفرانكوفونية في الاستعراض الذي يجري كل عشر سنوات لتنفيذ منهاج عمل بيجين.

ثاني عشر - منتدى جزر المحيط الهادئ

٨٢ - واصلت شراكة الأمم المتحدة مع منتدى جزر المحيط الهادئ النمو. ووفر وضع وتنفيذ خطة المحيط الهادئ لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين إطارا فعالا لتركيز وتنسيق دعم سياسات وبرامج الأمم المتحدة في المنطقة. وفي سياق خطة المحيط الهادئ، عقدت الأمم

المتحدة شراكة مع أمانة المنظمة الدولية للفرانكوفونية وغيرها من الوكالات الحكومية الدولية الإقليمية للمحيط الهادئ لتقديم مجموعة واسعة من الأنشطة على نطاق الركائز الأربعة للخطّة، وهي النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة، والحكم الرشيد، والأمن.

٨٣ - وتم بلوغ نقطة مرجعية رئيسية في تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام في بابوا غينيا الجديدة. ففي أيار/مايو ٢٠٠٥، أعلنت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل أن برنامج التخلص من الأسلحة قد أنجز وتم التحقق من أن الوضع أصبح موافقاً لإجراء انتخابات. ونتيجة لذلك، أدت أول انتخابات عامة لانتخاب رئيس وأعضاء مجلس نواب منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي التي نظمت من ٢٠ أيار/مايو إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى إنشاء أول حكومة لبوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي. وعملت إدارة الشؤون السياسية وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل بشكل وثيق في تصميم مفهوم المراقبة الدولية للانتخابات وتنسيقها. كما أبقى على تعاون جيد بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ في الإعداد للانتخابات في جزر سليمان وخلاها في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وستواصل إدارة الشؤون السياسية تقديم المساعدات في مراقبة الانتخابات إلى أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ. وفي غضون ذلك، تضع إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة المنتدى مقترحات مشروع مشترك من شأنها تكملة أنشطة حكومة جزر سليمان وبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان الرامية إلى التصدي للتحديات المقبلة.

٨٤ - وفي عام ٢٠٠٥، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تصميم ووضع استراتيجية رصد وتقييم لخطّة المحيط الهادئ. وسترمي الاستراتيجية إلى كفالة الارتباط الوثيق بالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الصكوك الدولية وستساعد في تصميم نظام قائم على شبكة الإنترنت للمانحين الذين يقدمون تقارير عن الأنشطة المنفذة وفقاً لأهداف الخطّة. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز على تعزيز قدرات حكومات المنطقة على الاستجابة للتحديات الإنمائية الكبيرة التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وفي الوقت نفسه، أولى اهتمام خاص للتصدي للفقر والتهميش وكفالة حماية حقوق الإنسان.

٨٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اشتركت إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ونظمت أول حلقة عمل إقليمية بشأن بناء السلام ومنع الصراعات في نادي بفيجي. واستعرضت حلقة العمل القدرات المتوافرة على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية وخرجت بتوصيات بشأن كيفية تعزيز الشراكة في هذا الميدان. ونظمت حلقة عمل إقليمية أخرى عن المنظور الجنساني والصراعات والسلام

والأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بمبادرة من أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وعدة منظمات، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وقد سعت حلقة العمل إلى بناء القدرات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة جنوب المحيط الهادئ في برنامج للقيادة سيُعد القيادات المقبلة للمحيط الهادئ لتبني مبادئ الحكم الرشيد. وأجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومحفّل الحكم المحلي للكمونولث وموئل الأمم المتحدة تدريبا إقليميا للمدرّين لفائدة القادة المحليين المنتخبين في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٦، ويعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم حلقة عمل للتوعية بشأن القيم الأخلاقية العامة والمساءلة في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٨٦ - يجري مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والجريمة استعراضا للأقران لتشريع منتدى جزر المحيط الهادئ النموذجي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما تجري مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقييما للمعدلات المتدنية لامتنال البلدان الأعضاء في المنتدى فيما يتعلق باتفاقيات حقوق الإنسان بغية اتخاذ تدابير إصلاحية ملائمة. وطلبت أمانة المنتدى، إجراء بحوث إقليمية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بشأن الحواجز التي تعترض انتخاب المرأة في البرلمانات ونظمت حلقة عمل إقليمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لتشجيع تمثيل المرأة في البرلمان في جزر كوك.

٨٧ - وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بجمع الأموال لمنتدى جزر المحيط الهادئ لدعم البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي. وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية العمل عن كثب مع الدوائر الوطنية للأرصاد الجوية والطاقة الهيدرولوجية في الدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ في مجالات الطقس والمياه والمناخ والقضايا البيئية ذات الصلة الأخرى. وقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من المساعدة خلال منتدى القيادات في آسيا والمحيط الهادئ المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية إلى منتدى جزر المحيط الهادئ في وضع خطة لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ. وأيد الخطة مؤتمر القمة لمنتدى جزر المحيط الهادئ المعقود في غينيا الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. واعترافا بدور المنتدى في وضع الخطة، طُلب إلى منتدى القيادات في آسيا والمحيط الهادئ المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية أخذ المبادرة في دعم تنفيذ الخطة.

٨٨ - ظلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تعمل عن كثب مع منتدى القيادات في آسيا والمحيط الهادئ المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية في

جزر سليمان لتنفيذ برنامج بعنوان "تطوير وسائط الإعلام في مناطق الصراعات". كما أدت دورا مفيدا في وضع مبادرات إقليمية في منطقة المحيط الهادئ لتوفير التعليم الأساسي الذي قام بإدارته المنتدى ونفذته جامعة جنوب المحيط الهادئ. وبناء على طلب وزراء التجارة والتبادل التجاري في منطقة المحيط الهادئ، قامت منظمة اليونسكو، بالتعاون مع جماعة جنوب المحيط الهادئ وأمانة المنتدى، بإكمال مشروع قانون شبه إقليمي لحماية المعارف التقليدية وسبل التعبير عن الثقافة.

٨٩ - في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنتدى جزر المحيط الهادئ لأول مرة في جاكارتا أول دورة خاصة لقادة منطقة المحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي أتاحت لقادة منطقة المحيط الهادئ الفرصة لتوضيح احتياجاتهم الإنمائية في سياق خطة المحيط الهادئ. ومتابعة للقرارين ٩/٦٢ و ١٢/٦٢، شرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون النشط مع منتدى جزر المحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنفيذ مشروع لتعزيز التواصل في منطقة المحيط الهادئ. ويشمل المشروع إجراء دراسة متعمقة عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الهياكل الأساسية الساتلية في منطقة المحيط الهادئ. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا مع منتدى جزر المحيط الهادئ لتقييم تكاليف التكيف التي تتحملها بلدان المحيط الهادئ نتيجة لزيادة فرص الوصول إلى أسواق البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كجزء من اتفاق الشراكة الاقتصادية.

ثالث عشر - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

٩٠ - استمر التعاون المتعمق بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال تقديم المساعدة التقنية.

٩١ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعاونها الوثيق مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من خلال مكتبها دون الإقليمي لأفريقيا الجنوبية. وشملت مجالات التعاون الرئيسية وضع أطر عمل تتعلق بالسياسة في مجال النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعدين والطاقة وشؤون الجنسين والعمل والزراعة وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن المتوقع أن تشمل المشاورات المستمرة المتعلقة بتعزيز وتوطيد شراكة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي توقيع اتفاق للتعاون يشمل مجالات التكامل الإقليمي وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية وتعبئة الموارد للبرامج والمشاريع الإقليمية المتعددة القطاعات.

٩٢ - وتعاونت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال الأمن الغذائي، ولا سيما في وضع برنامج إقليمي للأمن الغذائي وتعبئة الموارد له وتنفيذه واشتمل على أنشطة لتعزيز مجالات السياسة والتجارة وقدرات التخطيط. واكتمل مشروعات من مشاريع الفاو للأمن الغذائي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير هما شبكة سلامة البذور ومشروع بناء القدرات لدعم وحدة الاستشعار عن بعد التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتوفير الإنذار المبكر بشأن الأمن الغذائي. وقُدمت المساعدة أيضا في مجال إدارة المياه الزراعية (نهج أحواض الأنهار؛ الذي شمل ستة بلدان) والتعاون مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في توحيد سياساتها الزراعية والتجارية، بما في ذلك تقديم الدعم لإقامة أسواق مشتركة للمنتجات الغذائية.

٩٣ - وقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المساعدة في وضع ترتيب للتعاون التقني والتمويل المشترك مدته خمس سنوات لوحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وسيقدم الشركاء المتعاونون الدوليون المعنيون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مساعدة مالية عن طريق الترتيب لتمكين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من تنفيذ إطار العمل الاستراتيجي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخطة العمل. وسيتيح ذلك أيضا لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التعامل بفعالية أكبر مع وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المدى البعيد. وأجري اجتماع نظمته أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تحليلا بمساعدة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، للأدلة على مسببات الوباء في شبه المنطقة من خلال التركيز بصفة خاصة على نقل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق الجنس. وانتهى الاجتماع إلى عدد من التوصيات الرئيسية لتقديمها للمجالس الوطنية المعنية وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء المتعاونين الدوليين. وتجري الأمم المتحدة في الوقت الحالي تنقيحاً لخطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووضعة في الاعتبار تلك التوصيات.

٩٤ - وانسجما مع خطة عمل ماسيرو لعام ٢٠٠٠، طلب وزراء التجارة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إجراء مفاوضات بشأن التجارة في الخدمات على الصعيد الإقليمي وأيد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وضع مشروع تموله الجماعة الأوروبية لدعم الدول الأعضاء وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في المفاوضات المتعلقة بالخدمات. وعُقدت حلقة العمل الإقليمية الأولى في كيب تاون بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ تحت رعاية منتدى المفاوضات التجارية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمعنية بالتجارة في الخدمات وأدت دورا مهما في بدء أنشطة المشروع.

وتلا ذلك اجتماع لكبار المسؤولين في الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي واجتماع لوزراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتحضير للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. وأتاح الاجتماع للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وضع توصيات للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية ولوزراء التجارة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لاعتماد بيان.

٩٥ - ظل مركز التراث العالمي التابع لليونسكو يعمل مع البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للحفاظ على الفنون الصخرية في إطار مشروع الجنوب الأفريقي للفنون الصخرية. وتم تحديث أحد المواقع في بوتسوانا، ويجري إعداد مواقع أخرى في ملاوي وجنوب أفريقيا.

٩٦ - ظل صندوق الأمم المتحدة للسكان يقدم الدعم لوضع استراتيجية شبه إقليمية بشأن الصحة الإنجابية ووضع استراتيجية لإدماج السكان في سياسات وبرامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٩٧ - وفي مجال مكافحة الإرهاب، دخل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مناقشات رسمية مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جهد منه لتعزيز التعاون ومكافحة الإرهاب في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتم الشروع في تنفيذ العديد من الأنشطة المشتركة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي شملت حلقة عمل شبه إقليمية لكبار المسؤولين عن العدالة الجنائية تركز على الجوانب القانونية لمكافحة الإرهاب والتعاون الدولي ذي الصلة في المسائل الجنائية ومؤتمرا وزاريا عن تصديق وتنفيذ الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب وسلسلة من الأنشطة التدريبية والمتعلقة بتقديم المساعدة التقنية المتعددة الأطراف. ويقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم للجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تصديق وتنفيذ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. وتستكمل هذه المبادرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول الاتجار بالأشخاص).

٩٨ - قدم برنامج الأغذية العالمي على مدى السنوات الخمس الماضية مساعدة تقنية للجان الوطنية، والتي تتكون من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات والإدارات الحكومية والقطاع الخاص لتقييم أوجه الضعف. وظل موظفو برنامج الأغذية العالمي يقدمون مساعدة واسعة للجان الوطنية لتقييم أوجه الضعف في مجالات بناء القدرات والتوجيه وتحليل أوجه الضعف في المنطقة. وتنشط اللجان الوطنية لتقييم أوجه الضعف في زامبيا وزمبابوي وسوازيلند

وليسوتو وملاوي وموزامبيق، وهي بسبيل اكتسابها طابعا رسميا في أنغولا وجنوب أفريقيا وناميبيا. ووافقت لجنة الوزراء التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٥ على برنامج خماسي لتحسين القدرات في مجال وضع السياسات الإقليمية والوطنية والبرامج الإنمائية والتدخلات في حالات الطوارئ من خلال تعزيز النظم الوطنية والإقليمية لتقييم وتحليل أوجه الضعف. وسيتم ذلك على ثلاثة مستويات: تشمل الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمانة والشركاء المتعاونين الدوليين. وكان برنامج الأغذية العالمي هو الوكالة الرائدة في تأمين الأموال لحكومة جنوب أفريقيا، كما قام بإدارة الأموال المخصصة للجنة الإقليمية لتقييم أوجه الضعف التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٩٩ - واصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تعاونها مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في وضع وتحديث الهياكل الأساسية ومرافق الخدمات الإحصائية والهيدرولوجية في المنطقة وفي بناء القدرات لتأمين مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقدمت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المساعدة في هذا الصدد إلى العديد من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من ميزانيتها العادية ولمشاريع صندوقها الاستثماري من برنامجها للتعاون الطوعي والمصادر الأخرى. كما قدمت دعما متواليا أيضا إلى مركز رصد الجفاف التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في هراري بزمبابوي في جهوده الرامية إلى توفير المنتجات ذات الصلة في مجال الطقس والمناخ واستشارات الإنذار المبكر. ونظم مركز رصد الجفاف عددا من حلقات العمل التدريبية بدعم من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

الجزء الثاني

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات في الميدان الاقتصادي

رابع عشر - منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود

ألف - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ - استمر التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وفقا للاتفاق التعاوني بين المنطمتين الموقع في اسطنبول في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠١. وكان اتفاقا مثمرا أكثر في مجالي النقل والتجارة. فضمن إطار صندوق تنمية المشاريع لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود تجري دراسة إمكانية تنفيذ أنشطة مشتركة ذات مصلحة مشتركة.

٢ - ففي مجال النقل قدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا المساعدة في عملية توحيد تشريعات النقل الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود على أساس انضمامها إلى الصكوك القانونية الرئيسية للجنة الاقتصادية لأوروبا وتنفيذها في مجال النقل. كما ساهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا في التنمية المنسقة للهياكل الأساسية للنقل في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود من خلال وضع الخطة الرئيسية لمشروع طريق السيارات الرئيسي العابر لأوروبا وخط السكة الحديد الرئيسي العابر لأوروبا. وساهمت الخطة الرئيسية لطريق السيارات الرئيسي العابر لأوروبا وخط السكة الحديد الرئيسي العابر لأوروبا بصفة خاصة في تحديد العمود الفقري للطريق ولشبكة خطوط السكة الحديد وحددت أولوية وقيمة عدد كبير من مشاريع الهياكل الأساسية للنقل في ٢١ بلدا من بلدان وسط وشرق أوروبا وجنوب شرق أوروبا و ٩ منها أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ووضع استراتيجية استثمارية واقعية للتطوير التدريجي لشبكات الطرق. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا المساعدة أيضا في تطوير روابط النقل بين أوروبا وآسيا بما في ذلك عبر منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وتم بالتعاون الوثيق مع فريق النقل العامل التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود جمع عدد كبير من البيانات المتعلقة بالموانئ الرئيسية في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ذات الأهمية لكل من أوروبا وآسيا التي خدمت كعامل لزيادة تطوير مشروع روابط النقل المشتركة بين أوروبا وآسيا للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣ - وفي مجال التجارة تتواصل المفاوضات بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود لوضع استراتيجية لتيسير التجارة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. كما يجري استكشاف إمكانيات تنفيذ أنشطة مشتركة لتوحيد وثائق التجارة والنقل وفقا للمعايير الدولية فضلا عن توحيد المتطلبات من البيانات امتثالا لقوائم الرموز لدى الأمم المتحدة.

٤ - شاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الاجتماعات شبه السنوية لمجلس وزراء الخارجية وفي اجتماعات وزراء النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وشارك الأمين العام للأمانة الدولية الدائمة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في معظم الدورات السنوية الأخيرة للجنة الاقتصادية لأوروبا. وتجري حاليا دراسة لإمكانيات توسيع التعاون مع المؤسسات المنتسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ولا سيما مصرف التجارة والتنمية لمنطقة البحر الأسود.

باء - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٥ - تعاونت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في تنفيذ مشاريع ذات مصلحة مشتركة. ويجري العمل حاليا لإعداد اتفاق تعاوني في شكل مذكرة التفاهم بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومنظمة الأغذية والزراعة. واتفق الطرفان على القضايا الرئيسية ويعمل خبراء (الفاو) حاليا على وضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم من أجل عرضها على منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود لاعتمادها وتوقيعها.

جيم - منظمة التجارة العالمية

٦ - اشتركت الأمانة الدولية الدائمة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومنظمة التجارة العالمية في تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن الحواجز التقنية في الاتفاق التجاري لمنطقة وسط وشرق أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وحضر حلقة العمل خبراء من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وهيئة الدستور الغذائي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

دال - البنك الدولي

٧ - كنتيجة لعملية إبرام اتفاق رسمي بشأن التعاون بين المنظميتين التي بدأت إثر مشاورات جرت في عام ٢٠٠٣، اكتملت العملية ذات الصلة بتوقيع رسالة مشتركة بعنوان

التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والبنك الدولي: إطار العمل والهيكلي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ مما أدى إلى وضع إطار عمل رسمي للتعاون. وستقوم الأمانة الدولية الدائمة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومكتب الممثل الخاص للبنك الدولي في جنوب شرق أوروبا في بروكسل بتنسيق أنشطة التعاون المتفق عليها. وتتمثل المبادئ الموجهة لهذا التعاون المعزز بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وشعبة منطقة أوروبا وآسيا الوسطى في البنك الدولي في (أ) عقد الاجتماعات وتبادل المعلومات؛ (ب) التعاون الاستراتيجي؛ (ج) مجالات التعاون.

٨ - أكد الاجتماع الثاني عشر لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (كوموتيني ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥) ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لتحقيق المزيد من التعاون بين المنظمتين في تنفيذ المشاريع في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود.

٩ - أرسل الأمين العام للأمانة الدولية الدائمة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود رسالة إلى شعبة منطقة أوروبا ووسط آسيا في البنك الدولي طالبا الدعم للمشروع الممول من صندوق تنمية المشاريع التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والمتعلق بموضوع "تنمية برمجيات للتعليم عن بعد لصناعة النقل على الطرق الدولية".

١٠ - أجرى الأمين العام للأمانة الدولية الدائمة مشاورات في واشنطن يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ مع نائب البنك الدولي الإقليمي السيد شيديو كاتسو والمسؤولين التنفيذيين الآخرين في البنك الدولي بشأن مختلف المجالات ذات المصلحة المتبادلة.

هاء - منظمة السياحة العالمية

١١ - تشهد العلاقة بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومنظمة السياحة العالمية تقدما مطردا. فبعد تنفيذ الأنشطة ذات الصلة للجنة منظمة السياحة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة للسياحة ومع مراعاة التطورات المستمرة في مجال التنمية المستدامة للسياحة في منطقة البحر الأسود وما بعدها وافق الفريق العامل التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود والمعني بالتعاون في مجال السياحة في اجتماعه المعقد يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ على إدراج هذا البند في جدول أعمال اجتماعات الفريق العامل في المستقبل.

١٢ - وفضلا عن ذلك اشترك الممثل الإقليمي لمنظمة السياحة العالمية في أوروبا في اجتماع الفريق العامل التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بشأن التعاون في مجال السياحة وفي اجتماع وزراء السياحة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود الذي عُقد في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

١٣ - واصلت الأمانة الدولية الدائمة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود تطوير التعاون مع مركز التدريب والتعليم التابع لمنظمة السياحة العالمية بجامعة بوغازيسي في اسطنبول لتشجيع برامج التعليم والتدريب كأداة مهمة لتحقيق الجودة والكفاءة في مجال السياحة.

واو - الاستنتاج والتوصيات

١٤ - اتخذ الأمين العام المزيد من الخطوات صوب تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٥٩ فيما يتعلق بمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بما في ذلك تعزيز الحوار مع المنظمة وتشجيع التعاون والتنسيق بين الأمانتين وبين الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود بشأن البرامج المشتركة ذات الاهتمام المشترك للمنظمتين.

١٥ - يتعين أن تواصل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة التعاون وإجراء مشاورات مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ووضع وتنفيذ برامج مشتركة في مجالات الاهتمام المشترك بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات التعاونية المذكورة آنفا.

خامس عشر - منظمة التعاون الاقتصادي

ألف - معلومات أساسية

١٦ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٤/٥٩ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. وقد طلبت الجمعية في ذلك القرار أن يقدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ القرار. ويقدم هذا التقرير موجزا قصيرا لحالة العلاقة التعاونية بين منظمة التعاون الاقتصادي ومختلف مؤسسات الأمم المتحدة.

باء - حالة العلاقة التعاونية بين منظمة التعاون الاقتصادي ومختلف مؤسسات الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٧ - أثناء زيارة الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي إلى جمهورية أفغانستان الإسلامية في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ استمع إلى إحاطة من المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفغانستان بشأن الاتفاق الموقع بين حكومة أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الإمدادات الإقليمية للسلع والخدمات والخبرة الفنية من أجل إعمار أفغانستان.

١٨ - وتعمل أمانة منظمة التعاون الاقتصادي حالياً لاستكشاف إطار للتعاون وإمكانية مساهمة أمانة منظمة التعاون الاقتصادي في تعزيز محتوى ونطاق المنشور الحالي لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإقليمي لأوروبا وكمثلث الدول المستقلة.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٩ - بعد توقيع مذكرة التفاهم بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي في عام ٢٠٠٣ وافقت المنظمتان على التعاون في مجالات التجارة والنقل والصناعة وتنظيم العمل وتنمية الطاقة المستدامة والاقتصاد والإحصاء وحماية البيئة. وبالرغم من عدم تحقيق تعاون مباشر بين المنظمتين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنفيذ عدد من المشاريع في عدد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٠ - استمرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تقديم المساعدة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر. وشرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في هذا الصدد في تنفيذ مشروع لتعزيز توليد الدخل والعمالة للفئات الضعيفة من خلال تمويل مقدم من حكومة اليابان. وتم تنفيذ أنشطة في إطار المشروع في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ بغية تجميع وتقييم البرامج الحالية لتوليد الدخل والعمالة في بلدان آسيا الوسطى التي هي أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي (أذربيجان وأوزباكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان). ومن المتوقع بعد توقيع المشروع أن تتوفر للبلدان المشاركة أطر لتعزيز وتقييم ورصد البرامج والسياسات القائمة على الاكتفاء الذاتي للحد من الفقر.

٢١ - تعاونت أمانة منظمة التعاون الاقتصادي بناء على طلب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وعملاً بمذكرة التفاهم الحالية بين المنظمين مع اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في إعداد تقرير عن حالة البيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٥ لتغطية منطقة آسيا الوسطى دون الإقليمية فضلاً عن جمهورية إيران الإسلامية وتركيا. ويوفر التقرير مصدراً غنياً بالبيانات عن حالة البيئة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي.

٢٢ - اشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التعاون الاقتصادي في وضع صلاحيات الفريق العامل المعني بالتجارة في الطاقة الذي تم الاتفاق على إنشائه أثناء الاجتماع الاستشاري العاشر للرؤساء التنفيذيين للمنظمات شبه الإقليمية واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ المعقود في كاتماندو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٢٣ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عملت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تبادل خبرتها في تعزيز التعاون في مجال الطاقة أثناء اجتماع يتعلق بالتجارة الإقليمية في الطاقة عقد في جمهورية إيران الإسلامية.

٢٤ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حلقة دراسية في طهران بشأن السياسات المتعلقة بالتجارة والاتفاقات والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية وتيسير التجارة وأفضل الممارسات في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقدمت المساعدة لدورة لتلاقح الأفكار في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات في مجال التجارة والاستثمار. بمشاركة نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي وفريقه المسؤول عن التجارة والاستثمار.

٢٥ - احتفظت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعلاقات تعاون وثيقة مع منظمة التعاون الاقتصادي في مجال النقل وبصورة خاصة فيما يتعلق بتطوير الطريق البري العابر لآسيا وشبكة خطوط السكة الحديد العابرة لآسيا وتسهيل النقل البري.

٢٦ - شمل مشروع تحديد الاحتياجات الاستثمارية والأولويات الإنمائية لشبكة الطريق البري العابر لآسيا والوصلات متعددة الوسائط ومحطات الشحن إعداد لمحات دون إقليمية لوسط وشمال آسيا^(٢) وجنوب وغرب آسيا وجنوب وشرق آسيا وعقد ثلاثة اجتماعات دون إقليمية لفريق الخبراء. وتم عقد اجتماع لفريق الخبراء دون الإقليمية المعني بشمال

(٢) يتم الربط بين الأنشطة المنفذة في وسط آسيا بتلك المنفذة في تلك المنطقة دون الإقليمية في إطار مشروع بناء القدرات لتنمية روابط النقل الأقليمية البرية والبحرية.

ووسط وجنوب غرب آسيا بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في طهران في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٢٧ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عُقد اجتماع رفيع المستوى للخبراء بأمانة المنظمة في طهران بشأن خريطة شبكة الطرق لمنظمة التعاون الاقتصادي. وتم الاتفاق أثناء الاجتماع على اعتماد معايير وتصنيفات الطرق لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كأساس لخريطة شبكة طرق منظمة التعاون الاقتصادي نظرا لأن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي هي دول أعضاء أيضا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٨ - واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي تعاونها في إطار البرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى في مجال النقل وشمل تعاون منظمة التعاون الاقتصادي النشاط في الفريق العامل المعني بالنقل وعبور الحدود. بما في ذلك دورته الحادية عشرة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٦ في ألماني بكازاخستان.

٢٩ - ضمن إطار مشروع حساب الأمم المتحدة لبناء القدرات في تنمية روابط النقل الإقليمية البرية والبحرية، من المتوقع توسيع مشاركة منظمة التعاون الاقتصادي في تنفيذ المشروع.

٣٠ - بدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا مناقشات مع منظمة التعاون الاقتصادي تتعلق بتعزيز التعاون في تنظيم تجريب قطار حاويات تجاري على السكة الحديد الممتدة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وداخلها.

٣١ - بدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ المشاريع التالية التي تشمل التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي.

(أ) مشروع عن التخطيط الإقليمي للنقل المتعدد الوسائط (المرحلتان الأولى والثانية) يركز على وضع نموذج تخطيطي متكامل للنقل من خلال توسيع نموذج التخطيط الذي وضعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للسياسة البحرية ليشمل جوانب متعددة الوسائط ويساهم بالتالي في تحسين الهياكل الأساسية للنقل واللوجيستيات وكفاءة عمليات النقل المتعدد الوسائط مع إيلاء اهتمام خاص للوصلات المتعددة الوسائط مع البلدان غير الساحلية وبلدان العبور في المنطقة؛

(ب) تعزيز دور الطريق البري العابر لآسيا وخط السكة الحديد العابر لآسيا والوصلات المتعددة الوسائط كمجال لتركيز التنمية يهدف إلى تعزيز النقل كقطاع رئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتحسين المرافق والممارسات العملية في الوصلات المتعددة الوسائط التي تشمل نقاط عبور الحدود وبالتالي تعزيز الكفاءة التشغيلية لوصلات الطرق وخطوط السكة الحديد ذات الأهمية الدولية التي تشكل الطريق العابر لآسيا وشبكة خطوط السكة الحديد العابرة لآسيا مثلما تم تعريفها على نحو مشترك من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة والبلدان الأعضاء فيه.

٣٢ - اشتركت منظمة التعاون الاقتصادي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنظيم حلقة عمل تدريبية بأمانة منظمة التعاون الاقتصادي في طهران في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ عن موضوع "تصميم المشاريع بالمشاركة" استناداً إلى النهج الإطاري المنطقي. وتم توفير التدريب عن الإدارة القائمة على النتائج والنهج الإطاري المنطقي مع الإشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية والبيئة والتنمية المستدامة والسياسة المتعلقة بالتجارة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٣٣ - قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ببدء مشروع يشمل كلا من النقل المتعدد الوسائط وقضايا تيسير التجارة لدى البلدان أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي. ويجري تنفيذ هذا المشروع في إطار مبادرة تتعلق بتعزيز التعاون بين المنظمة والأونكتاد على صعيد بناء القدرات في ميدان الكفاءة التجارية والتعاون. ويتولى المصرف الإسلامي للتنمية تمويل عنصر تيسير التجارة.

٣٤ - واستمر التنفيذ على نحو مشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والمصرف الإسلامي للتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد، في عام ٢٠٠٥، فيما يتصل بما يلي:

(أ) إكمال واستعراض أربع دراسات قطرية وطنية بشأن قضايا النقل المتعدد الوسائط، أعدها الخبراء الاستشاريون الوطنيون الذين اضطلعت منظمة التعاون الاقتصادي بتوظيفهم؛

(ب) تحضير تقرير موحد على يد خبير استشاري دولي لدى الأونكتاد، مع بيان هذا التقرير للنتائج الرئيسية الواردة في تقارير الخبراء الاستشاريين الوطنيين، إلى جانب تقديمه

لعدد من التوصيات ذات الصلة فيما يتصل بالدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي في مجال النقل المتعدد الوسائط؛

(ج) عقد الحلقة التدريبية الثانية بشأن موضوع "النقل المتعدد الوسائط وتيسير التجارة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي: قياس وسائل تيسير التجارة والنقل لأغراض التنمية"، وذلك في طهران في أيار/مايو ٢٠٠٦. وهذه الحلقة تستند إلى توصيات الحلقة التدريبية الأولى بشأن تيسير التجارة، التي نُظمت في عام ٢٠٠٦ في سياق المشروع المضطلع به في طهران.

٣٥ - وتنوي أمانة منظمة التعاون الاقتصادي أن تعمم الوثائق المتعلقة بالدراسات والتقارير ونتائج الحلقة، وذلك على المؤسسات المعنية لدى الدول أعضاء المنظمة، بالإضافة إلى الأطراف المحركة ذات الصلة باللغات الأصلية لتلك الدول، من أجل الحصول على ما لدى هذه المؤسسات من تعليقات ومن إجراءات محتملة أيضا.

٣٦ - ومن المتوقع من الحلقة التدريبية أن تيسر المناقشات بشأن إعداد خطة عمل مقترحة لمساعدة الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي في التغلب على العقبات المادية وغير المادية التي تعترض سبيل التجارة الإقليمية والدولية. ومن المتوخى لهذه الحلقة أيضا أن تحدد عددا من الخيارات والسبل المحتملة التي من شأنها أن تمكن البلدان أعضاء الأونكتاد والمنظمة من التعاون في بذل جهود مشتركة من أجل المضي قدما إلى الأمام فيما يتصل ببرنامج تيسير التجارة والنقل في المنطقة.

المركز التجاري الدولي المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٣٧ - يواصل المركز التجاري الدولي المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، هو منظمة التعاون الاقتصادي، مشاوراتها بشأن تشجيع التوسع التجاري بمنطقة المنظمة، على الصعيدين الأقاليمي والخارجي. وحضر المركز الاجتماع الوزاري الذي عقد بأستانا في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وهو ما زال على اتصال وثيق بأمانة المنظمة.

٣٨ - ومن بين الدروس المستفادة من المشروع التعاوني المشترك بين المركز والمنظمة، خلال فترة السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤، أن ثمة أهمية لزيادة تفاعل القطاع الخاص في المنطقة، من خلال توفير فرص هادفة أمام المؤسسات حتى تضطلع بالتفاعل اللازم على صعيد الدوائر التجارية. وفي غضون هذا، ينبغي تحديد العوائق التي تواجهها التجارة، إلى جانب السبل اللازمة لإزالتها، وذلك بالتشاور مع مجتمع رجال الأعمال، فضلا عن تعزيز إطار السياسة العامة.

٣٩ - ومن منطلق متابعة ما تحقق من إنجازات، يُقترح اليوم الاضطلاع بمرحلة جديدة لفترة ثلاث سنوات، وذلك ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وفي سياق استهداف تقديم المساعدة في مجال صوغ السياسات التجارية على صعيد منظمة التعاون الاقتصادي ودولها الأعضاء، ينبغي للمشروع التعاوني أن يتولى في البداية إعادة تقييم الإمكانيات التجارية لدى المنظمة وسائر البلدان، مع إدماج أمانة المنظمة والمؤسسات الوطنية في العملية ذات الصلة، بالإضافة إلى تعزيز قدرة أمانة المنظمة والدول الأعضاء على معالجة القضايا الاستراتيجية التجارية ومساندة تشجيع التجارة. وفي هذا السياق، سيتيسر تبادل المعلومات بين القطاع الخاص والحكومات ومن شأن هذا المشروع التعاوني أن يقوم أيضا باستعراض مؤسسات تشجيع التجارة في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، وأن يقترح التدابير المشتركة اللازمة لتحسين الفعالية والكفاءة، وأن يُعد الظروف المواتية لإقامة شبكة للمعلومات التجارية.

٤٠ - وبناء على هذا الأساس، ومنذ عام ٢٠٠٧ وما بعده، سيتولى المشروع مباشرة بعد ذلك معالجة احتياجات التنمية التجارية لدى القطاع الخاص ومؤسساته. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، سوف يستهدف المشروع القيام، عند الاقتضاء، بتمكين أمانة منظمة التعاون الاقتصادي والغرفة التجارية التابعة للمنظمة ومؤسسات القطاع الخاص في المنطقة من التكفل على نحو ناجح بإجراء دراسات للعرض والطلب، وتنظيم اجتماعات للمشتريين والبائعين، ومساعدة الشركات في الحصول على أقصى فائدة ممكنة من مشاركتها، وتعزيز القدرة المحلية على توفير خدمات التنمية التجارية بشكل عام.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٤١ - نُفذ مشروع للتعاون التقني، تبلغ قيمته ٣٢٧ ٠٠٠ دولار، بمساعدة مالية وتقنية من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وقد أعد مكتب الفاو الإقليمي في الشرق الأدنى هذا البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي لمنظمة التعاون الاقتصادي، وذلك بالتعاون مع أمانة منظمة التعاون الاقتصادي ومراكز التنسيق بالبلدان أعضاء هذه المنظمة ويتضمن هذا البرنامج ١١ مشروعا إقليميا وعددا كبيرا من المشاريع الوطنية.

٤٢ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وقّع برنامج تعاوني تقني مشترك بين الفاو ومنظمة التعاون الاقتصادي، حيث يتعلق هذا البرنامج بتعزيز توفير البذور بمنطقة المنظمة. وسوف يبدأ هذا المشروع، الذي يصل مستوى إنفاقه إلى ٣٦٥ ٠٠٠ دولار في أيار/مايو ٢٠٠٦، عند اجتماع الجهات التنسيقية. ووافقت أمانة المنظمة كذلك على تخصيص ٤٠ ٠٠٠ دولار لهذا المشروع من صندوقها المعني بدراسات الجدوى.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٤٣ - في أوائل عام ٢٠٠٥، حضر صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤتمر القمة لرؤساء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، الذي عقد في دوشاني.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٤٤ - أنشئت وحدة لتنسيق مكافحة المخدرات لدى أمانة منظمة التعاون الاقتصادي، وذلك بمساعدة تقنية ومالية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليابان والاتحاد الأوروبي. وتم الحصول أيضا في هذا الصدد على مساعدة مالية تبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من بلدان مانحة، من قبيل اليابان والاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق المكتب. وأُنجزت المرحلتان الأولى والثانية من المشروع كما قامت أمانة المنظمة والمكتب اليوم، على نحو مشترك، بإعداد مسودة فكرة مشروع بشأن موضوع "التمكين، وتدابير مكافحة المخدرات والجريمة وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي في إطار منظمة التعاون الاقتصادي". وبعد موافقة أمانة المنظمة على وثيقة فكرة المشروع، تم إرسال هذه الوثيقة إلى المكتب بفيينا من أجل الحصول على موافقته، وكذلك على مساعدة مالية دولية.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٤٥ - قدمت أمانة منظمة التعاون الاقتصادي مسودة مشروع مقترح بشأن موضوع "تعزيز القدرات لدى وكالات تشجيع الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي"، وذلك إلى مكتب طهران لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، من أجل الحصول على التمويل اللازم من الصندوق الاستثماري لليونيدو. وتدرس اليونيدو مسودة المشروع هذا بنشاط.

٤٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، عُقد اجتماع بين موظفي أمانة منظمة التعاون الاقتصادي ومكتب طهران الفرعي التابع لليونيدو بشأن النظر في التعاون المستقبلي بين المنطمتين، وخاصة في ميدان نقل التكنولوجيا، وتوحيد المعايير، وإعداد دراسات للجدوى.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤٧ - في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقع على مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون الاقتصادي من قبل هاتين الهيئتين وتتضمن الأنشطة المقترحة وبرنامج التعاون ما يلي:

(أ) تعزيز الأخذ بخدمات وموارد للطاقة تتسم بالسلامة البيئية وبالقابلية للتجدد. وحكومات المنطقة مهتمة باستخدام موارد متجددة من موارد الطاقة، ومع هذا، فإنه لم يُضطلع في هذا الشأن بأي مشروع محدد أو برنامج للعمل، وذلك من جراء الافتقار إلى موارد خارجة عن الميزانية. ومن الخطوات المنطقية الأولى، إجراء تقييمات للموارد؛

(ب) توفير خدمات لبناء القدرات في مجالات القانون البيئي والتثقيف البيئي (رهنا بوجود الموارد اللازمة) والسياحة البيئية؛

(ج) الاضطلاع بخدمات لتقييم البيئة؛

(د) استمرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المشاركة بالاجتماعات الوزارية المعنية بالبيئة التي تعقدها منظمة التعاون الاقتصادي.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٤٨ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وُقِّع على مذكرة التفاهم بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة التعاون الاقتصادي من قبل هاتين المنظمتين. وقد شارك ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في الاجتماع الوزاري الثاني المعني بالبيئة الذي عقدته منظمة التعاون الاقتصادي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

جيم - الاستنتاجات والتوصيات

٤٩ - يوصى بالعمل على كفالة تضافر جهود الوكالات المتخصصة المختلفة وغيرها من المؤسسات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المختصة، من أجل توفير المساعدة التقنية والمالية لتنفيذ برامج منظمة التعاون الاقتصادي، ومشاريعها الاقتصادية.

الجزء الثالث

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩/٥٩ المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند الفرعي المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي"، وطلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها الحادية والستين عن مختلف جوانب التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

٢ - ويفصل التقرير التعاون المتنامي بين المنظمتين العالميتين في إدخال بُعد برلماني في عمل الأمم المتحدة بما في ذلك في مجالات السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والشؤون الإنسانية وإدارة الأزمات والقانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية والقضايا الجنسانية.

٣ - وقد كان المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، خطوة هامة في دعم العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. فقد انعكس الإعلان الذي اعتمدته رؤساء البرلمان، نصاً وروحاً، بعد ذلك في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي دعت إلى "توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والإقليمية، وخصوصاً من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف المضي قدماً في تحقيق جميع جوانب الإعلان بشأن الألفية في جميع ميادين عمل الأمم المتحدة وكفالة التنفيذ الفعال لإصلاح الأمم المتحدة".

٤ - ويتناول التقرير أيضاً الجهود المؤسسية الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، حسبما دعي إليه في قرار الجمعية العامة ١٩/٥٩.

ثانياً - الدعم العام من البرلمانيين للأمم المتحدة

٥ - خلال الجمعيتين النظاميتين للاتحاد البرلماني الدولي في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، ناقشت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد بصفة منهجية قضايا عالمية تحتل أيضاً مكانة عالية في جداول أعمال الأمم المتحدة واعتمدت قرارات تهدف إلى تعزيز العمل البرلماني لدعم عمليات الأمم المتحدة الرئيسية. وهذه القرارات تغطي مجموعة متنوعة من القضايا، ومن بينها الهجرة والتنمية، وتعزيز مكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والإدارة

البيئية ومكافحة التدهور العالمي للبيئة، والأشكال الابتكارية لتمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك كفالة حقوق الإنسان في استراتيجيات مواجهة جائحة نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد عممت هذه القرارات بعد ذلك في الجمعية العامة، طبقاً للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٧/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٦ - وبلاسترشاد بقرارات مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وبهدف بناء زخم لإصلاح ذي معنى للأمم المتحدة، جمع الاتحاد البرلماني الدولي وفدا برلمانيا رفيع المستوى في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لإجراء مناقشات مع كبار موظفي الأمم المتحدة وقادة المجموعات الإقليمية بشأن مسألة إصلاح الأمم المتحدة. وقد عرضت النتائج التي توصلت إليها هذه البعثة، والتي شملت سلسلة من المقترحات للعمل البرلماني لدعم نظام تمثيلي متعدد الأطراف أكثر فاعلية تحتل فيه الأمم المتحدة المكان المركزي، على قيادات جميع البرلمانات الوطنية بعد ذلك.

٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تابع الاتحاد البرلماني الدولي عن كثب مداولات فريق الأمم المتحدة العامل المعني بتنشيط الجمعية العامة، وقدم مجموعة مقترحات بشأن كيفية المضي في تحسين التعاون بين الهيئتين لتوليد مزيد من التضافر وتعزيز التأثير السياسي العام للجمعية العامة.

٨ - ومنذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، والتي أقيمت جميعها على أساس أن الاستثمار في المؤسسات التمثيلية الفعالة التي تتوفر لها مقومات البقاء لا غنى عنه لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، يتخذ الاتحاد البرلماني الدولي خطوات نحو تنمية علاقة عمل متينة مع تلك المؤسسات.

ثالثاً - إسهام البرلمانات في المناسبات الكبرى للأمم المتحدة

عقد المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات وقت مؤتمر الصحة العالمية لعام ٢٠٠٥

٩ - عقد المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات في قاعة الجمعية العامة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد حضر هذا المؤتمر، الذي عُقد جنباً إلى جنب مع مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، رؤساء نحو ١٥٠ برلماناً وطنياً ومئات من أعضاء البرلمانات، ودعم المؤتمر العلاقة المتنامية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وألقى المدير العام لمنظمة العمل الدولية الكلمة الرئيسية ورأس فريق نقاش بشأن دور ومسؤوليات البرلمانيين في احترام عمل الأمم المتحدة.

١٠ - وفي نهاية المؤتمر، اعتمد الرؤساء إعلانا أكد على دور البرلمانات باعتبارها تجسيدا للديمقراطية وبوصفها المؤسسة المركزية التي يجري من خلالها التعبير عن إرادة الشعوب واعتماد القوانين ومساءلة الحكومات. وأكد رؤساء البرلمانات أن الأمم المتحدة ينبغي أن تظل حجر الزاوية للتعاون العالمي وأن البرلمانات الوطنية مستعدة وراغبة في الإسهام في بلوغ ذلك الهدف.

١١ - واقترح الرؤساء أيضا إقامة شراكة استراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، داعين المنظمة إلى الاستفادة بشكل أكثر تواترا من الخبرة السياسية والتقنية التي يمكن أن يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي. ودعوا أيضا البرلمانيين إلى أن يكونوا نشطين في الشؤون الدولية بالإسهام في المفاوضات الدولية ورصدها، وبالإشراف على إنفاذ ما تعتمده الحكومات، وكفالة الامتثال الوطني للمعايير الدولية وسيادة القانون وبتوخي اليقظة في تفحص أمور المنظمات الدولية. ولتحقيق هذه الأهداف، خلص الرؤساء إلى أنه ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يعمل كنظير برلماني عالمي فريد للأمم المتحدة.

جلسات الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة

١٢ - تطورت الجلسات البرلمانية السنوية التي عقدت في الأمم المتحدة على مدى العامين الماضيين لتصبح منتدى فريدا يقدم فيه البرلمانيون عبر العالم إسهاما لبعض بنود جدول أعمال الأمم المتحدة الأكثر أهمية وإلحاحا. ففي جلسة عام ٢٠٠٤ وكان موضوعها: "من نزع السلاح إلى السلام الدائم: تحديد دور البرلمانات"، بحثت مجموعة من القضايا المتعلقة بترع السلاح وحفظ السلام وبناء دعائم السلام. وعقدت جلسة عام ٢٠٠٥ تحت عنوان: "مسؤوليتنا المشتركة عن تعزيز الأمم المتحدة من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين". وقد ركزت الجلسة الرئيسية على المقترحات الأخيرة لإصلاح الأمم المتحدة، وأعقبتها جلسات تناولت بعض نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وهي تحديدا إنشاء لجنة لبناء السلام، ومبادئ المسؤولية عن الحماية وتعهد جميع الدول مجددا بالمكافحة العالمية للإرهاب. وعمم تقرير جلسة الاستماع كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، عملا بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٤٧/٥٧ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

١٣ - كان من بين المندوبين إلى المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات برلمانيون من ٢٩ بلدا يحضرون اجتماعا برلمانيا نظمه الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب

التونسي بالتعاون مع منظمة اليونسكو. وركز الاجتماع على توفير فرص الحصول على المعلومات.

١٤ - وتقاسم المشتركون في الاجتماع البرلماني خبرتهم في إعداد قوانين حرية الإعلام والمبادئ التي يركز عليها ذلك التشريع. وجرى التأكيد على أن قوانين حرية الإعلام توفر أداة هائلة لزيادة شفافية ومساءلة الحكومات. وأشار إلى أنه مع زيادة الشفافية الحكومية، وجد مفهوم الحكومة المفتوحة تعبيراً عنه في التشريع الجديد والمؤسسات الجديدة وأن ٩٠ في المائة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لديها قانون لحرية الإعلام ومكتب أمين المظالم. وشدد المشتركون أيضاً على إمكانات شبكة الإنترنت لإثراء وتحديد الديمقراطية إذا واصل البرلمانيون جهودهم لاستخدامها للاتصال بين المواطنين وممثليهم المنتخبين. وقد أطلق مشروع مركز عالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان في مؤتمر القمة العالمي لجمع المعلومات كمبادرة مشتركة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد البرلماني الدولي لتوفير دعم مناسب لقدرة البرلمان على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أحداث أخرى في الأمم المتحدة

١٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، دعي ممثلو الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة وثيقة الصلة بخبرتهم في قضايا المتعلقة بالديمقراطية أو حقوق الإنسان أو حقوق المرأة. وتشمل هذه الاجتماعات:

(أ) الحدث الذي دعت إليه شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية لإصدار إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، الذي صادق عليه الاتحاد البرلماني الدولي في جمعيته الـ ١١٣؛

(ب) مناقشة فريق خبراء بشأن موضوع المرأة والانتخابات: مشاركة المرأة في انتخابات ما بعد الصراع، نظمها إدارة الشؤون السياسية ومكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية؛

(ج) مناقشة فريق خبراء بشأن الإدارة في أقل البلدان نمواً دعا إليها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً التابع للأمم المتحدة.

١٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ دعي الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً لإلقاء كلمة في نقاش مجلس الأمن المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن.

رابعاً - السلام والأمن الشرق الأوسط

١٧ - أمضى رئيس لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الشرق الأوسط أسبوعاً في إسرائيل وفلسطين بمناسبة انتخابات الرئاسة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأتاحت هذه الزيارة فرصة لمتابعة عملية الاقتراع يوم الانتخابات والاستعدادات والتقييم بعد الانتخابات. واجتمع رئيس اللجنة مع عدد من القادة الفلسطينيين في رام الله وغزة ومع مسؤول وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي تلك الأثناء، واصلت اللجنة ذاتها تهيئة المسرح لمبادرات مباشرة بين المشرعين الإسرائيليين والفلسطينيين.

العراق

١٨ - في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، جرى التصويت خارج البلد لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية للعراق في ١٤ بلداً تضم أعداداً كبيرة من المغتربين العراقيين. وبدعوة من اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق اشترك الاتحاد البرلماني الدولي في رصد عملية التصويت خارج البلد. إذ أوفد الاتحاد برلمانيين للعمل كمراقبين في سبعة بلدان: الأردن وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والسويد وكندا وهولندا. وقام موظفو الاتحاد البرلماني الدولي بتنسيق عمل المراقبين من عمان، الأردن.

١٩ - وتوقع شواغل أمنية كبرى مواصلة العمل في العراق ذاتها. وقد أقام الاتحاد اتصالاتاً مع السلطات العراقية وقام، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتصميم برنامج مساعدة للجمعية الوطنية الانتقالية. ووضع الأساس لبرنامج أطول أجلاً لإقامة برلمان دائم. وسافر الأمين العام للاتحاد إلى بغداد لمناقشة المشروع وحضر الجلسة الافتتاحية للبرلمان الوطني الانتقالي للعراق. ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاً في تعاون وثيق لإعداد المشروع في صيغته النهائية.

أفغانستان

٢٠ - يعمل الاتحاد البرلماني الدولي منذ أواخر عام ٢٠٠٤ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيل إقامة برلمان جديد في أفغانستان. فبعد بعثة التقييم التي جرت بقيادة الاتحاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، جرى تنفيذ برنامج لدعم إقامة الهيئة التشريعية الأفغانية تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقوم الاتحاد بتزويد فريق المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة والاتحاد بالمشورة بشأن الأنظمة والمعدات وشؤون الموظفين. وقد نظم الاتحاد أيضاً زيارات دراسية لموظفي البرلمان الأفغاني إلى برلمان إندونيسيا والمغرب، وحلقة

دراسية للعاملين بشأن العمليات البرلمانية وأحسن الممارسات. ودورات تدريبية في كابول للعاملين البرلمانيين بشأن تسجيل محاضر الجلسات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، شارك الاتحاد في دورات عمل مع الجهات المعنية المختلفة في كابول قبل أن تنعقد أول دورة للبرلمان في أفغانستان بعد أكثر من ٣٠ عاما.

الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن

٢١ - في تموز/يوليه ٢٠٠٥، عقدت في مونتفيدو حلقة دراسية عن الرقابة البرلمانية لقطاع الأمن في أمريكا اللاتينية. وقد نظم هذا الحدث، الذي يشكل جزءا من سلسلة حلقات دراسية تسعى إلى تنفيذ التوصيات الواردة في دليل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن نفس الموضوع، بالتعاون مع برلماني الأرجنتين وأوروغواي ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.

المصالحة الوطنية

٢٢ - عقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، في بوجمبورا، حلقة دراسية إقليمية عن دور البرلمان في المصالحة الوطنية في أفريقيا، بناء على دعوة من برلمان بوروندي، و بالتعاون مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وكان تاريخ بوروندي هو نقطة الانطلاق لمناقشة عامة عن استعمال آليات العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة. واتفق جميع المشاركين على أن أعضاء البرلمان في أي مكان من أفريقيا هم في موقف مثالي يخول لهم المبادرة بفتح مناقشة وطنية عامة لتحديد المجموعة المناسبة من هذه الآليات التي من شأنها أن تخدم عملية المصالحة في بلدانهم

٢٣ - وفي تموز/يوليه، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية كتيباً عنوانه "إنجاح المصالحة: دور البرلمانات" يعرض عددا من النماذج المبتكرة لتجارب العدالة الانتقالية، واقتراحات ملموسة للبرلمانيين تؤيد المصالحة.

خامسا - التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

تمويل التنمية

٢٤ - في إطار أعمال المتابعة الشاملة لتوافق آراء مونتيري، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عقد حلقة نقاش برلمانية عن الأشكال المبتكرة لتمويل التنمية، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وشاركت في الحلقة صفوة من البرلمانيين الذين يتمتعون بالخبرة والتجربة في الميدان، ومكّن

هذا النشاط من إعطاء الأمم المتحدة صورة واضحة عن التأييد السياسي الذي تحظى به الأشكال المبتكرة لتمويل التنمية داخل البرلمانات. وقد قدم التقرير الختامي حلقة النقاش كمساهمة في الحوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

التنمية المستدامة

٢٥ - عقد الاتحاد البرلماني الدولي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المؤتمر الافتتاحي لمبادرتهم المشتركة لبناء قدرة البرلمانات في مجال التنمية المستدامة. وكان ذلك في باريس، بمقر مجلس الشيوخ الفرنسي. واجتمع البرلمانيون لمناقشة مواضيع مثل المياه وتغير المناخ والطاقة، فضلاً عن التجارة من أجل التنمية المستدامة. ونظم الشريكان مناسبة ثانية ضمن السلسلة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في بيروت، بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي، وباستضافة من البرلمان اللبناني. وتناول الاجتماع إدارة المياه بصفتها عاملاً جوهرياً في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

أقل البلدان نمواً

٢٦ - ما فتى الاتحاد البرلماني الدولي يؤيد الاستعراض العالمي الشامل لمنتصف المدة لبرنامج عمل بروكسيل لصالح أقل البلدان نمواً منذ إنشائه. فقد وجه الدعوة إلى البرلمانات الأعضاء من أقل البلدان نمواً للاضطلاع بدور نشط في عملية تقديم التقارير الوطنية، وساهم بمداخلات مباشرة في دراسة كبرى أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية عن الديمقراطية والتنمية في أقل البلدان نمواً. كما عمل عن كثب أيضاً مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنظيم اجتماع برلماني مشترك عن إدارة الحكم في منطقة أقل البلدان نمواً، في إطار برنامج المناسبات أثناء انعقاد الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

التجارة والتنمية

٢٧ - يضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور ريادي في تعزيز البعد البرلماني لمنظمة التجارة العالمية، سعياً منه إلى النهوض بجانبها الديمقراطي المتعلق بالشفافية والمساءلة. وكانت آخر دورة للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية، والتي كان لها دور جوهري في تقديم مساهمة برلمانية مفيدة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية، قد عُقدت بالاقتران

مع المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

الاتجار بالأطفال

٢٨ - أصدر الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة اليونسيف كتيباً عن الاتجار بالأطفال موجهاً إلى البرلمانين، صدر أثناء الدورة الثانية عشرة بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، بحضور المديرية التنفيذية لليونسيف.

حماية الأطفال

٢٩ - عُقدت الحلقة الدراسية الإقليمية للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حول موضوع "وضع إطار يكفل حماية الأطفال" في هانوي، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، بدعوة من الجمعية الوطنية لفييت نام. وقد جمعت الحلقة الدراسية، التي نظمت بالاشتراك مع اليونسيف، برلمانيين من ١٣ بلداً من بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وكانت مناسبة للتعمق في فهم الأدوات المتاحة للبرلمانات من أجل تهيئة بيئة تكفل الحماية للأطفال. وتركز الاهتمام حول موضوعين بعينهما هما: "الاتجار بالأطفال" و "العنف ضد الأطفال". وأبرز التقرير الختامي الحاجة إلى سنّ وإنفاذ تشريعات تنفيذية جيدة للصكوك الدولية المتعلقة بالأطفال.

٣٠ - ونظم الاتحاد البرلماني الدولي واليونسيف، أثناء انعقاد الدورة الثانية عشرة بعد المائة للجمعية، حلقة نقاش عن العنف ضد النساء والأطفال في ظل الصراع المسلح. وأثناء انعقاد الدورة الرابعة عشرة بعد المائة للجمعية، تعاون الاتحاد، مجدداً، مع اليونسيف لعقد حلقة نقاش مخصصة هذه المرة للأطفال وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

فيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٣١ - يعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل حشد التأييد على نطاق البرلمانات لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١. وفي إطار أول مبادرة مشتركة، أجريت مناقشة عامة في نيويورك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في موضوع "دور البرلمانين في السياسة الوطنية العامة والتصدي للإيدز". والهدف من النشاط الذي تولى إدارته المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو الاستفادة بوجه أفضل مما للبرلمانات من إمكانات، سواء من حيث الأدوار التي تضطلع بها كمقررة للسياسات، أو من حيث الصلات التي تربطها بقواعدها الشعبية، في

الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، غداة القرار الشامل للاتحاد البرلماني الدولي المتخذ في الموضوع أثناء دورة الجمعية الثانية عشرة بعد المائة في مانيتا.

٣٢ - وتأسيساً على هذه المبادرة، انعقدت مجموعة برلمانية في نيويورك، في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في سياق اجتماع الأمم المتحدة الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ودعا الاجتماع، الذي حضره رؤساء اللجان البرلمانية المختصة وأعضاؤها، إلى زيادة التثقيف على نطاق البرلمانات بمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى استجابة سياسية أقوى، ومزيد من الحوار بين البرلمانات والمنظمات الشعبية العاملة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأسفر الاجتماع عن إنشاء فريق استشاري للاتحاد البرلماني الدولي يقوم بتوجيه عمل أعضاء الاتحاد لخدمة الالتزامات والسياسات الدولية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيتعاون ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف مع الفريق الاستشاري الجديد للمساعدة على تنسيق الإجراءات فيما بين الاتحاد والبرلمانات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة.

سادسا - الديمقراطية وحقوق الإنسان

تعزيز البرلمانات في مجال إدارة مرحلة ما بعد الصراع

٣٣ - عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال عام ٢٠٠٥، من أجل وضع مبادئ توجيهية مصممة للنهوض بقدرات البرلمانات في البلدان التي تعصف بها الصراعات. وأجرت المنظمتان دراسات إقليمية عديدة عن سير عمل البرلمانات في ظل بيئات الصراع ومراحل ما بعد الصراع، ودور تلك البرلمانات في المساعدة على إقرار السلام. وشارك الاتحاد البرلماني الدولي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في حلقة عمل إقليمية في نيروبي مخصصة لاستخلاص الدروس من الدراسات.

٣٤ - واستضاف الاتحاد البرلماني الدولي، في تموز/يوليه ٢٠٠٥، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعاً لفريق عامل في جنيف لبحث نتائج الدراسات ومناقشة المبادئ التوجيهية التي قد تكون مفيدة للمانحين ومقدمي المساعدة للبرلمانات. وقد عرضت المبادئ التوجيهية في مؤتمر رئيسي في بروكسيل، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وقدمت إلى البرلمانات الوطنية. بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة عشرة بعد المائة للجمعية الاتحاد في نيروبي.

٣٥ - وواصل الاتحاد ما دأب عليه من تقديم المساعدة التقنية والاستشارية للبرلمانات على نطاق العالم. وتشمل أبرز الأعمال المنفذة في الفترة قيد الاستعراض مشاريع في برلمانات كل

من أفغانستان وأورغواي وباكستان والعراق وغينيا الاستوائية ونيجيريا. وتندرج هذه الأنشطة في إطار مشاريع يترتب عليها التعاون مع شركاء آخرين، أهمهم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية. والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي مساند قوي آخر في هذا المضمار.

٣٦ - وعقد الاتحاد مجموعة أولى من المشاورات مع رئيس اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام، لاستكشاف سبل التعاون مستقبلا في بوروندي وفي غيرها من البلدان.

إدارة الشؤون العالمية

٣٧ - واصل الاتحاد تعاونه الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الاقتصادية الاجتماعية من أجل تطوير عنصر برلماني قوي في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية في مجال إدارة الشؤون العالمية. ونتيجة لذلك، سيصبح المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) ثلاثي الشكل (الحكومات - البرلمانات - المجتمع المدني)، وسيتضمن منتدى برلمانيا يتناول موضوع "الحوار والتسامح وحرية التعبير: ركائز الديمقراطية". وفي نفس المضمار، سيسعى المنتدى العالمي المعني بالتغيير الجذري لمفهوم الحكم لعام ٢٠٠٧ من أجل استقطاب مشاركة برلمانية قوية.

٣٨ - وهذان الحدثان كلاهما سيكونان مناسبة لتقييم منشور الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٠٦ "البرلمانات والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل الممارسة العالمية". والدليل، الذي يأخذ في الحسبان الممارسات الجيدة والناجعة الملحوظة في الكثير من البرلمانات الوطنية، يقترح معايير ويعرض مجموعة من التوصيات الرامية إلى جعل مؤسسة البرلمان أكثر تمثيلا وأسهل وصولا، وأكثر خضوعا للمساءلة، وأقوى فعالية.

٣٩ - وتدعم أيضا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعزيز نظم المعلومات للبرلمانات في أفريقيا عن طريق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويهدف المشروع المعنون "تعزيز نظم المعلومات لبرلمانات أفريقيا" إلى دعم الهيئات التشريعية الثماني المشتركة فيه من أنغولا وموزامبيق وغانا وكينيا والكاميرون ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا، فضلا عن برلمان عموم أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي، من أجل زيادة فرص الوصول إلى المعلومات من جانب المواطنين والبرلمانيين والمسؤولين البرلمانيين.

حقوق الإنسان

٤٠ - وقعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في عام ١٩٩٩، مذكرة تفاهم مع الاتحاد البرلماني الدولي شملت طائفة واسعة من المواضيع. وفي هذا الإطار، اشترك فرع

البحوث و الحق في التنمية، خلال عام ٢٠٠٥، في مجموعة من الأنشطة المشتركة تركزت على إصدار كتيب مشترك عن حقوق الإنسان موجه إلى البرلمانين، وتنظيم حلقة دراسية عن التحديات التي يواجهها تنفيذ التشريعات التي تمس الشعوب الأصلية.

٤١ - وخلال الدورة الثالثة عشرة بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، افتتح رئيس الاتحاد، بالاشتراك مع نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، كتيب الاتحاد/المفوضية عن حقوق الإنسان الموجه إلى البرلمانين. والكتيب موجه إلى البرلمانين الذين يتطلعون إلى التعرف عن كثب على مبادئ النظام الدولي لحقوق الإنسان ومعايير وآلياته. ويتضمن سردا مفصلا لالتزامات الدول في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، كما يعرض مقترحات عملية بشأن مساهمة البرلمان في احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٢ - وعقد الاتحاد والمفوضية حلقة دراسية بمقر الاتحاد في تموز/يوليه ٢٠٠٥ عن التحديات التي يواجهها تنفيذ التشريعات التي تمس الشعوب الأصلية. وساهمت الحلقة الدراسية في تحسين فهم العوائق التي تعترض تنفيذ القوانين الوطنية المعدة لجلب المنافع إلى الشعوب الأصلية. كما هيأت أيضا مناسبة لتبادل التجارب بين العديد من البرلمانين المنتمين للشعوب الأصلية. وسيرفع تقرير بنتائج الاجتماع إلى مجلس حقوق الإنسان، عن طريق المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية.

٤٣ - وتستكشف المفوضية حاليا إمكانية إشراك البرلمانين على نحو أكثر انتظاما في عناصر مختلفة من برامجها، بما في ذلك الديمقراطية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتجار بالبشر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتأمين حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، وحقوق الأشخاص المعوقين، والعنصرية والتمييز العنصري.

٤٤ - وعُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٥ بجنيف، حلقة دراسية عن حرية التعبير، بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي و"المادة ١٩" وهي منظمة متخصصة في الميدان. وشكلت الحماية المناسبة لحرية التعبير لدى أعضاء البرلمان والقيود المشروعة على هذه الحرية البنود الرئيسية للمناقشة التي دارت بين أعضاء هيئات حقوق الإنسان البرلمانية والخبراء الإقليميين والدوليين.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالإبلاغ، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كتيبا عن انعدام الجنسية. والكتيب الذي صدر أثناء الدورة الثالثة عشرة بعد المائة لجمعية الاتحاد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يُبرز المسائل المتعلقة بانعدام الجنسية ويقترح حلولاً ممكنة وإجراءات يستطيع البرلمانون اتخاذها من أجل اتقاء تلك المسائل وحلها.

٤٦ - وفي أعقاب إبرام اتفاق تعاوني بين الاتحاد البرلماني الدولي واليونسكو في عام ١٩٩٧، يجري في الوقت الراهن بذل الجهود اللازمة لتحديد مراكز تنسيق لليونسكو في البرلمانات الوطنية. ولقد نشرت المنظمتان على نحو مشترك دليلًا للممارسة البرلمانية في عام ٢٠٠٣، وهو دليل يتضمن طرق عمل البرلمانات. ولقد وُضع كيما تستخدمه أمانة اليونسكو، بما في ذلك مكاتبها الميدانية ولجانها الوطنية. ومن المزمع أيضًا، إصدار منشور مشترك آخر يتعلق بتوفير التعليم للجميع.

سابعاً - القضايا الجنسانية

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

٤٧ - انعقدت آخر الحلقات الدراسية في هذه المجموعة في مقر الاتحاد البرلماني الدولي بجنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. ولقد نُظمت هذه الحلقات بالتعاون مع شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة، وهي تستهدف أعضاء برلمانات الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويجري في الوقت الراهن النظر في تقارير هذه الدول من جانب اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ويتمثل الغرض من هذه الحلقات في تحديد الفرص المتعلقة بتعزيز دور البرلمانات في عملية الإبلاغ، التي تتضمن إعداد التقارير وعرضها، وكذلك في عملية متابعة الملاحظات الختامية للجنة بشأن الدولة المقدمة للتقرير.

لجنة وضع المرأة

٤٨ - عُقدت الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة من أجل استعراض وتقييم مدى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. ولقد نظم الاتحاد البرلماني الدولي وشعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة حدثًا برلمانيا لمدة يوم واحد بشأن "ما بعد بيجين: نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في السياسات العامة"، ركز على الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالمرأة في مراكز السلطة وفي مجال صنع القرار، ودور البرلمانات في الوفاء بهذه الأهداف. وفي هذه المناسبة، اشترك الاتحاد البرلماني الدولي وشعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة في تقديم مخطط "المرأة في مجال السياسات في عام ٢٠٠٥".

٤٩ - وأثناء انعقاد الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة، التي نظرت في موضوع المشاركة المتساوية للنساء والرجال في عمليات صنع القرار على جميع الأصعدة، قام الاتحاد البرلماني الدولي وشعبة النهوض بالمرأة بتنظيم حدث برلماني عن "المساواة بين الجنسين: الاضطلاع ببعض الإنجازات من خلال البرلمان". ولقد وفر هذا الاجتماع مساهمة في مداولات الدورة

الخمسين للجنة بشأن تساوي النساء والرجال في المشاركة في عمليات صنع القرار. وقد تقاسم البرلمانيون التجارب ذات الصلة بدور المرأة في السياسات، كما أنهم نظروا في آليات تعزيز قدرة البرلمانات، ولدى البت بشأن تنظيم اللجنة في المستقبل وطرق عملها (٢٠٠٦)، لاحظت اللجنة مع التقدير استمرار الاجتماعات البرلمانية السنوية التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي.

اجتماع النساء رئيسات البرلمانات أثناء دورة لجنة وضع المرأة لعام ٢٠٠٦

٥٠ - عُقد اجتماع للنساء رئيسات البرلمانات بشأن موضوع "المساواة بين الجنسين فيما يتصل بجدول أعمال المجالس التشريعية: دور النساء من رئيسات البرلمانات"، وذلك في نفس وقت افتتاح الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة. وقد عُقد هذا الاجتماع في سياق متابعة اجتماع النساء رئيسات البرلمانات أثناء المؤتمر العالمي الثاني لرئيسات البرلمانات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٥١ - وبحث هذه الدورة الخمسين مسألة وضع المرأة والرجل فيما يتصل بصنع القرار وكيفية تغيير النساء للبرلمانات. وقد توصل المشاركون في الدورة إلى تقديم اقتراح بأن يُعقد كل عام اجتماع للنساء رئيسات البرلمانات، وذلك لدى انعقاد دورة لجنة وضع المرأة، مع بحث المواضيع التي تناقشها هذه اللجنة. وقدمت السيدة نلهوى موتساماي، رئيسة الجمعية الوطنية بليسوتو، نتائج الاجتماع إلى الحدث البرلماني المشترك بين الاتحاد البرلماني العالمي وشعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة والمعني بموضوع "المساواة بين الجنسين: الاضطلاع ببعض الإنجازات من خلال البرلمان"، والذي دار بمقر الأمم المتحدة في ١ آذار/مارس ٢٠٠٦.

البرلمان والميزانية ونوع الجنس

٥٢ - في سياق التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عقد الاتحاد البرلماني الدولي حلقة دراسية إقليمية بشأن البرلمانات وعملية الميزنة، مع النظر في ذلك من مناهير تتضمن منظور البرلمانات بأمريكا اللاتينية، وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد استضافت الجمعية الوطنية بالسلفادور هذه الحلقة الدراسية، التي تشكل سادس حدث إقليمي في هذه المجموعة. وأتاحت الحلقة للبرلمانيين من ثمانية بلدان بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فرصة لتبادل آرائهم ومقارنة تجاربهم وتعميق تفهمهم لعملية الميزنة وللوسائل التي يمكن لهم أن يستخدموها من أجل تقديم مساهمة فعالة في هذا المجال. وقدمت أيضا في حلقة السلفادور النسخة الأسبانية من دليل البرلمانيين المعنون "البرلمان والميزانية ونوع الجنس"، الذي وضعه

الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد البنك الدولي.

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

٥٣ - اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي واليونسيف، في سياق أعمالهما المتصلة بوضع حد لعملية الختان، بمساندة مؤتمر الاتحاد البرلماني الأفريقي بشأن العنف ضد المرأة والكف عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ودور البرلمانات الوطنية. ولقد شهد هذا الحدث، الذي استضافته الجمعية الوطنية بالسنگال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، برلمانيون من أكثر من ٢٠ مجلسا نيابيا وزعماء تقليديون ودينيون وممثلون لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع الدولي. وقد استهدف هذا المؤتمر كفالة التزام أعضاء برلمانات أفريقيا، على الصعيد السياسي، بالإقلاع عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي نهاية المناقشات، اعتمد البرلمانيون بالإجماع إعلانا يقضي بإنهاء عملية تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية للأنثى.

ثامنا - أمانة الاتحاد البرلماني الدولي

٥٤ - ما زال مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة بنيويورك يضطلع بدور فعال فيما يتصل بتحديد وتنفيذ الأنشطة المضطلع بها على صعيد المنظمين.

٥٥ - وفي إطار مركز المراقب الذي يحظى به الاتحاد لدى الجمعية العامة (القرار ٣٢/٥٧) وأهلية وثائق الاتحاد الرسمية للتعميم على الجمعية العامة (القرار ٤٧/٥٧)، أنشئت آلية مخصصة للتشاور والتنسيق فيما بين الاتحاد وإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومكتب رئيس الجمعية العامة، مما أتاح بالتالي توفير مزيد من دعم البرلمانات للأمم المتحدة. وفي ضوء نطاق هذا التعاون المتزايد، يمكن أن يُنظر في وضع آلية استشارية أكثر انتظاما.

تاسعا - استنتاجات

٥٦ - يرحب الأمين العام بالعلاقة الوثيقة والموضوعية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي التي تتسم باستمرار اتساع نطاقها، وبخاصة بعد أن مُنح الاتحاد مركز المراقب في الجمعية العامة.

٥٧ - ويعترف بمساهمة البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي في تلبية الغايات والأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي.

٥٨ - ويرحب الأمين العام بنتائج المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات، وهو يؤيد الجهود المبذولة من أجل صوغ شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وذلك توخيا لاستهداف تحقيق السلام والأمن والتنمية والتقدم الديمقراطي على صعيد العالم بأسره.

٥٩ - وهو يرحب كذلك بجلسة الاستماع البرلمانية السنوية، التي تعقدها الأمم المتحدة والاجتماعات البرلمانية المتخصصة في سياق مؤتمرات ومناسبات الأمم المتحدة الرئيسية ويدعو إلى زيادة تطوير هذه الأحداث المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

٦٠ - وهو يدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن يعمل، على نحو وثيق، مع الأمم المتحدة فيما يتصل بالنظر في تلك الفرص المتعلقة بتصميم آلية دائمة للتشاور والتنسيق، من خلال ترتيب إداري تكميلي، بغية بناء مزيد من التماسك في أعمال كلا المنطمتين، مع القيام إلى أقصى حد بزيادة المساندة البرلمانية لأعمال المنظمة، وذلك في الوقت الذي يلاحظ فيه أن هذا من شأنه أن يتطلب موارد إضافية. وقد يُضطلع أيضا باستكشاف الطرق التي تكفل القيام بمشاركة أكثر انتظاما من جانب الاتحاد في مجال القيام، على صعيد المنظومة بأسرها، بوضع استراتيجيات من شأنها أن تُعرض على منظومة الأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين.

٦١ - ويعتقد الأمين العام أنه يمكن أيضا أن تُستكشف فرص لإقامة تعاون وثيق، عند الاقتضاء، فيما بين الاتحاد البرلماني الدولي وهيئات الأمم المتحدة الجديدة، من قبيل مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام، وصندوق الأمم المتحدة المعني بالديمقراطية.

٦٢ - ويدعو الأمين العام المجلس الاقتصادي والاجتماعي كيما ينظر في مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي على نحو نشط في تنفيذ الاختصاصات الجديدة التي أُعزيت إليه من جانب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وهي الاستعراضات الموضوعية الوزارية السنوية لمدى التقدم المحرز في تنفيذ المؤتمرات، والمنتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي الذي يُعقد كل سنتين. وقد تيسر مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في أعمال المجلس، من خلال إسهام عضوية الاتحاد في العملية التحضيرية على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية.

الجزء الرابع

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية

- ١ - قُدم تقرير منظمة الأسلحة الكيميائية عن تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لعام ٢٠٠٤، للجمعية العامة عملاً بأحكام الفقرة ١ من المادة الرابعة من الاتفاق الخاص بالعلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٥٥، المرفق).
- ٢ - وقُدم تقرير الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي يغطي عام ٢٠٠٥، إلى الجمعية العامة، عملاً بأحكام الفقرة ١ من المادة الرابعة من اتفاق تنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية (قرار الجمعية العامة ٢٨٠/٥٤، المرفق).
- ٣ - ونظراً لمحدودية عدد النسخ المتاحة من التقرير تعذر توزيعه على نحو كامل، لذا، يرجى من المندوبين أن يحضروا معهم النسخ المحالة إليهم أثناء مناقشة هذا البند من بنود جدول الأعمال.